الباب الأول

الجملة وقضاياها الإعرابية

** الجملة الأساسية :

للُّغة العربية جملتان أساسيتان هما : الاسمية ، والفعلية .

فالاسمية : هى التى تبتدئ عادة باسم مرفوع مبتدأ مثل : «محمدٌ ناجحٌ» ، وقد تبدأ بمصدر صريح مثل : «إطعامك مسكينا خير» (فإطعام) مبتدأ مرفوع بالضمة ، والكاف فى محل رفع فاعل لإطعام ، و(مسكيناً) مفعول به ، و(خير) : خبر إطعام مرفوع بالضمة .

وقد يكون المصدر مؤولا ، كقول الله : ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (١) فأَنْ والفعل بعدها مصدر مؤول وقع مبتدأ ، والتقدير : «صومكم خير لكم» وقد تبدأ الاسمية بوصف له فاعل سدّ مسد الخبر ، وله صور مستعملة هى أن يطابق الوصف ما بعده إفراداً ، أو أن يطابقه فى المثنى والجمع ، أو لا يطابق ، فإن طابقه فى الإفراد جاز أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سَدَّ مسد الخبر ، كما يجوز أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخر مثل : «أناجح محمد؟» (فناجح) مبتدأ و(محمد) فاعل سَدَّ مسد الخبر ، أو (ناجح) خبر مقدم ومحمد مبتدأ مؤخر ، وإن تطابقا فى المثنى والجمع كان الوصف خبراً مقدماً ، وما بعده مبتدأ مؤخرا مثل : «أناجحان المحمدان؟ وأناجحون المحمدون؟ وإن لم يتطابقا تعين أن يكون الوصف مبتدأ والذى بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر مثل : «أناجح المحمدان ، أناجح المحمدون؟» (فناجح) مبتدأ والمحمدان فاعل سدّ مسدّ الخبر .

ولا تتغير الاسمية إلى تسمية أخرى بدخول حرف عليها غَيَّر الإعراب أم لم يغير ، مثل: «إن محمداً ناجح، وهل محمد ناجح؟، ولولا العِلْمُ لَفَسَد المجتمع» .

* **ما يعرف به المبتدأ من الخبر** : يحكم بابتدائية المقدم فى ثلاث مسائل :

---

(١) البقرة : ١٨٤ .

إحداها : أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما مثل : «الله ربُّنا» ، أو اختلفت مثل «عليٌّ الفاضل ، والفاضل عليّ» هذا هو المشهور ، وقيل : يجوز تقديرٍ كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقاً ، وقيل : المشتق خبر وإن تقدم مثل : «الناجح محمد» .

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كالمثال السابق ، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول : من الناجح؟ فتقول : محمدٌ الناجح . فإن علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ .

الثانية : أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما مثل : «أفضلُ منك ، أفضلُ منّى» .

الثالثة : أن يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا ، والأول هو المعرفة مثل : «عليٌّ فاهم» وأما إن كان هو النكرة ولا مسوغ للابتداء به فهو خبر اتفاقا مثل : «حرير ثوبك ، وذهبٌ خاتمك» فحرير وذهب خبران وما بعدهما مبتدأ .

فإن كان له مسوغ فالجمهور على أنه خبر كذلك ، وسيبويه يجعله مبتدأ مثل «كم مالك؟» و «حسبنا الله» و «خير منك محمدٌ» ويرى ابن هشام جواز الوجهين .

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر فى مثل : «أبو حنيفة أبو يوسف» رعيا للمعنى ، ويَضْعُف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة ؛ لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول .

** من أحكام المبتدأ :

كونه نكرة : الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يكون نكرة فى أول الجملة إذا خصص بإضافة أو نعت ، أو جار ومجرور متصل به ، أو أن يتقدم عليها استفهام أو نفى ، أو أن تكون للعموم مثل : قولة حق فاصلة ، وطالب مجتهد فى القسم ، وعطاء فى السرّ خير من عطاء فى العلن ، وهل فتى فيكم؟، ما صديق لنا ، وكلٌّ يموت . ومثل ذلك فى الحِكَم : «عصفور فى اليد خير من عصفورين على الشجرة» فعصفور مبتدأ وهو نكرة .

وبعد حرف الجر الزائد فى مثل : «بِحَسْبك زهد علىّ» وهل من أحد نجح؟

و«ربَّ لَيْلٍ طال» فكل هذه نكرات وقعت مبتدأ فى «قولة ، وطالبٌ ، وعطاءٌ ، وفتى ، وصديق ، وكلٌ ، وحَسْب ، وأحد ، وليلٍ» .

المبتدأ صار ضميرا متصلا بعد أن كان منفصلا:

تحول الضمير المنفصل فى مثل : كيف أنت؟ إلى ضمير متصل فتقول : كيف بك؟ فالباء حرف جر زائد ، والكاف مبتدأ محله الرفع ، وهو ضمير متصل حَلَّ محل المنفصل أنت . الذى هو مبتدأ ، ومثل ذلك : كيف به؟ مكان : كيف هو؟

ومثل ذلك المتصل بعد «لولا» تقول : «لولاك ولولاه ما نجح محمدٌ» ، فالكاف ، والهاء مبتدآن بعد لولا ، والخبر محذوف وجوباً ، كما تقول : «لولا أنت ، ولولا هو» .

**** إعادة المبتدأ :***

قد يعاد المبتدأ بلفظه . وأكثر ما يقع ذلك فى مقام التهويل والتفخيم ، قال تعالى : ﴿ **الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ** ﴾ (١) وقال : ﴿ **الْقَارِعَةُ * مَا الْقَارِعَةُ** ﴾ (٢) تفخيما لأمرها وتهويلا . وقال : ﴿ **وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ** ﴾ (٣) ، ﴿ **وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ** ﴾ (٤) تفظيعاً وتهويلا لأمرهم ، فالحاقة والقارعة وأصحاب مبتدأ ، وما الحاقة ، ما القارعة ، ما أصحاب اليمين ، ما أصحاب الشمال مبتدأ أيضاً ، والأصل : الحاقة ما هى؟ ، أى أىُّ شىء هى تفخيما لهولها ، فوضع الظاهر موضع المضمر لأنه أهول لها ، ومثله «القارعة» .

وقد يكرر المبتدأ لقصد الدلالة على الشهرة أو عدم التغيُّر ، تقول : «محمدٌ محمد» ، أى هو على ما تعهد ، أى لم يتغير عن حاله الأولى رفعة أو ضعة أو دناءة .

قال تعالى: ﴿ **وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ** ﴾ (٥) جاء فى «الكشاف» يريد: والسابقون من عرفت حالهم ، وبلغك وصفهم .

---

(١) الحاقة : ١ ، ٢ .
(٢) القارعة : ١ ، ٢ .
(٣) الواقعة : ٢٧ .
(٤) الواقعة : ٤١ .
(٥) الواقعة : ١٠ .

**** حـــذف المبتـــدأ :**

يكثر ذلك فى جـواب الاستفـهام ، قـال تعالى : ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطَمَةُ * نَارُ اللهِ** ﴾ (١) ، أى هى نار الله ، ومـثله ﴿ **نَارٌ حَامِيَةٌ** ﴾ (٢) وقـوله : ﴿ **فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ** ﴾ (٣) ، أى هى ، وهم ، وبعد فاء الجواب ، قال تعالى : ﴿ **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا** ﴾ (٤) أى فعمله لنفسه ، وإساءته عليها ، وقوله : ﴿ **وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ** ﴾ (٥) أى فـهم . وبعد القـول ، قـال تعـالى : ﴿ **وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ** ﴾ (٦) ، أى هى . وقـوله : ﴿ **إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ** ﴾ (٧) أى هو ، وقوله : ﴿ **سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ** ﴾ (٨) أى هم ، وبعد ما الخبر صـفة لـه فى المعـنى ، قال تعالى : ﴿ **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ** ﴾ (٩) ، وقوله : ﴿ **صُمٌّ بُكْمٌ** ﴾ (١٠) ، أى هم . ووقع فى غـيـر ذلك أيضـاً ، قـال تعـالى : ﴿ **سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا** ﴾ (١١) ، أى هذه سورة ، وقوله : ﴿ **لَمْ يَلْبَثُوا إِلاَّ سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلاغٌ** ﴾ (١٢) أى هذا ، وقد صرح به فى آية ﴿ **هَذَا بَلاغٌ لِّلنَّاسِ** ﴾ (١٣) .

ويجب حذف المبتدأ في مواضع هي :

١ـ النعت المقطوع إلى الرفع في مدح أو ذم مثل : «سلمت على محمد الكريم ، وغضبت من زيد الخبيث» ، أى هو الكريم وهو الخبيث ، وفى الترحُّم مثل «عطفت على خالد المسكين» .

٢ـ أن يكون الخبر مخصوص «نعم أو بئس» مثل : «نعم الطالب علىٌّ ، وبئس الرجل عمرو» ، فعلىٌّ وعمرو خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره «هو» المذموم عمرو ، والممدوح علىٌّ .

٣ـ ما كان الخبر فيه صريحا فى القسم مثل : «فى ذمتى لأذاكرنَّ» ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره «فى ذمتى يمين» .

---

(١) الهمزة : ٥ ، ٦ .
(٢) القارعة : ١١ .
(٣) الواقعة : ٢٨ .
(٤) فصلت : ٤٦ .
(٥) البقرة : ٢٢٠ .
(٦) الفرقان : ٥ .
(٧) الذاريات : ٥٢ .
(٨) الكهف : ٢٢ .
(٩) التوبة : ١١٢ .
(١٠) البقرة : ١٨ .
(١١) النور : ١ .
(١٢) الأحقاف : ٣٥ .
(١٣) إبراهيم : ٥٢ .

٤ـ أن يكون الخبر مصدراً نائباً مناب الفعل مثل : «صَبرٌ جميلٌ» فالتقدير «صبرى صبر جميلٌ» «فصبرى» مبتدأ و «صبر جميل» خبره .

** من أحكام الخبر :

* تقديمه :

يتقدم الخبر على المبتدأ لغرض من الأغراض الآتية المشهورة :

١ـ التخصيص : وذلك لإزالة الوهم من ذهن السامع إذا كان يظن غير الخبر مثل : «محمد قائم» . فتقول : «قائم محمد» . لأنه يظن أنه قاعد ، ومن التخصيص قول الله : ﴿ **لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ** ﴾ (١) فالمبتدأ وهو «دين» تأخر ، وتقدم شبه الجملة الخبر فى «لكم ، ولى» .

٢ـ الافتخار : كقولهم : «تميمى أنا» فهناك فرق بين قولهم: «أنا تميمى. وتميمى أنا» . فالأولى إخبار عن نفسه ، والثانية فللفخر بنفسه وقبيلته ، فتميمى خبر مقدم والضمير مبتدأ .

٣ـ التفاؤل أو التشاؤم : كقولك : «ناجح محمدٌ ، ومقتول إبراهيم» . وغير ذلك من الأغراض مثل تقديم الظرف والجار والمجرور مثل : «فى المسجد محمد» . وقوله تعالى : ﴿ **لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ** ﴾ (١) . وهذا التقديم يفيد الاختصاص . أو مراعاة المشاكلة لرءوس الآى ، كقوله تعالى : ﴿ **إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ** ﴾ (٢) ويتوسع دائماً فى الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع فى غيرهما .

ويجب التقديم على المبتدأ النكرة التى لا مسوغ لها مثل : «عندك رجلٌ» فرجل مبتدأ مؤخر . والخبر المستحق للصدارة مثل : «متى الامتحان؟» فمتى : خبر مقدم، والامتحان : مبتدأ مؤخر . وفى المبتدأ المحصور مثل : «ما فى الدار إلا علىٌّ» فعلىٌّ مبتدأ مؤخر وشبه الجملة خبر مقدم . وعلى المبتدأ المشتمل على ضمير يعود على شىء فى الخبر مثل : «فى الدار صاحبها» فصاحب مبتدأ مؤخر ، وشبه الجملة خبر مقدم .

---

(١) الكافرون : ٦ .
(٢) التغابن : ١ .
(٣) القيامة : ٢٣ .

حذف الخبر : يحذف الخبر لوجود ما يدل عليه ، كقول الله : ﴿ **أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا** ﴾ (١) ، أى : دائمٌ ، وفى الاستفهام مثل : من عندكم؟ فتقول : خالدٌ . وهو مبتدأ والخبر محذوف تقديره : عندنا ؛ لوجود الدليل من السؤال ، ويحذف وجوبا بعد «لولا» مثل : «لولا محمدٌ لأتيتك» التقدير : لولا محمدٌ موجودٌ فمحمد مبتدأ ، والخبر المحذوف موجودٌ ، وإذا وقع بعد المبتدأ واو هى نص فى المعية مثل : كلُّ مجتهد واجتهاده وكل شَخْص وعمله ، فكل مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره : مقترنان ، وإذا كان المبتدأ نصا فى اليمين وجب حذف الخبر كذلك مثل : «لعمرك لأذاكرنَّ» فعمر مبتدأ والخبر محذوف تقديره «قسمى» .

** النواسخ وأحكامها الإعرابية :

كان : ناقصة لأن الفعل الحقيقى يدل على معنى وزمان مثل : «ضرب» ، أما «كان» فتدل على ما مضى من الزمان و «يكون» تدل على ما أنت فيه ، أو على ما يأتى من الزمان فقط ، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة ، إلا أنها لما أفادت الزمان فى الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث ، فلذلك لا تتم الفائدة بمرفوعها وهو الاسم حتى تأتى بالمنصوب وهو الخبر .

وأخواتها : «ظَلَّ ، وبات ، وأضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وصار ، وليس ، ومازال ، وما بَرِح ، وما فَتِىء ، وما انْفَكَّ ، ومادام» والأخيرة مسبوقة بما المصدرية والأربعة التى قبلها مسبوقة بنفى أو شبهه ، والثمانية السابقة لا شرط لعملها مثل : «كان الطالبُ مهملاً» فكان : فعل ماض ناقص ، والطالبُ : اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومهملاً : خبرها منصوب .

تقديم خبرها على اسمها : يتقدم الخبر على الفعل والاسم وجوباً إذا كان له الصدارة مثل : أين كان محمد؟ فأين : خبر كان مقدم ، ومحمد : اسمها مؤخر. ويتأخر الخبر وجوباً إذا كان محصوراً ، كقول الله : ﴿ **وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً** ﴾ (٢) فصلاة : اسم كان ، ومكاءً : خبر كان . ويجوز تقديم الخبر على الاسم أو على الفعل أيضا إذا كان الاسم متصلا بضمير يعود على

(١) الرعد : ٣٥ .
(٢) الأنفال : ٣٥ .

بعض الخبر مثل : «كان فى الدار صاحبُها» ، فصاحب : اسم كان ، وشبه الجملة ، خبرها ، ولا يحق تأخير الخبر . ويجب تقديم الخبر على الاسم فى مثل : يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها ؛ لئلا يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وهو «فى الدار» . وهذا ممتنع .

إضمارها : تضمر كان وحْدَها بعد إن المصدرية ، ويعوض عنها «ما» مثل : «أمَّا أنت بَرًا فاقترب» والأصل «أن كنت بَرًا فاقترب» والإعراب : «أمَّا» : هى أن المصدرية المدغمة فى ـ ما ـ الزائدة النائبة عن كان المحذوفة ، وأنت : اسم كان المحذوفة ، وبرًا : خبرها منصوب . وقد تضمر مع اسمها اختصاراً واعتماداً على فهم السامع ويكثر ذلك بعد «إن ولو» الشرطيتين ، وذلك فى الحديث : «**التمس ولو خاتماً من حديد**» فخاتما : خبر كان المحذوفة مع اسمها ، والتقدير «التمس ولو كان الملتمس خاتماً» .

التامة والزائدة : تقدم ذكر الناقصة ، والتامة : هى التى تكتفى بمرفوعها وتستعمل أخوات كان تامة إلا «فتئ ، وزال» ، قال تعالى : ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** ﴾ (١) فكان بمعنى وجد ، وذو: فاعل مرفوع بالواو ، وعسرة: مضاف إليه . وقوله تعالى : ﴿ **خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ** ﴾ (٢) فالسموات : فاعل ما دام . وقوله تعالى : ﴿ **فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ** ﴾ (٣) فواو الجماعة فى محل رفع فاعل .

والزائدة لمحض التوكيد قياساً بين «ما» وفعل التعجب مثل : «ماكان أحسن محمداً!» وسمعت زيادتها فى غير هذا الموضع بين الشيئين المتلازمين من مبتدأ وخبر وفعل وفاعل .

والإعراب : ما : تعجبية مبتدأ ، وكان : زائدة ، وأحسن : فعل ماض ، ومحمداً : مفعول به .

** حذف نون "كان" المجزومة :

قد تحذف نون ـ كان ـ تخفيفاً لكثرة الاستعمال بشرط أن يكون الفعل مجزوماً بالسكون وألا يليه حرف ساكن ، ومذهب سيبويه ومَنْ تابعه أن «النون» لا تحذف

(١) البقرة : ٢٨٠ .
(٢) هود : ١٠٧ .
(٣) الروم : ١٧ .

عند ملاقاة ساكن مثل : «لم يكن الرجل قائماً» وأجاز يونس ذلك ، ولقد حذفت سبع عشر مرة فى القرآن الكريم ، ولم تحذف فى سبعة وخمسين موطنا ، والبليغ لا يحذف لمجرد التخفيف وإنما لغرض بلاغى يقتضيه المقام مثل: الإسراع ؛ لأن المقام لا يقتضى الإطالة، أو أن المتكلم لا يقوى على إتمام الكلام لضعفه أو لرغبته عن الحديث ، كقول الله تعالى عن أهل النار : ﴿ لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ﴾ (١) ومثل النهى عن الشىء بقوة ، كقول الله : ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾(٢) . لأن الموقف فى حزن الرسول على حمزة وحلفه أن يمثل بسبعين فخفف الله عنه وهـوَّن عليه ، وطيب له ، فخفف الفعل بالحذف إشارة إلى تخفيف الأمر وتهوينه على النفس ، وقد يكون الحذف للتنبيه على مبدأ الشىء وحقارته ، قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ ﴾ (٣) أو للوغول فى نَفْى حصول الشىء ، كقوله تعالى فى إبراهيم عليه السلام : ﴿ وَلَمْ يَكُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (٤) . والإعراب : يـك : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة الجزم السكون على النون المحذوفة .

مع كتاب تجديد النحو : يقول الدكتور/ شوقى ضيف فى كتابه «تجديد النحو» : إن إعراب كان وأخواتها الذى ذكرناه يعدُّ خللاً كبيراً دخل على الجملة الفعلية ، ويرفض هذا الإعراب ، ويرى أن الخروج من هذا الخلل الكبير سهل غاية السهولة بفضل مدرسة النحو الكوفية ، فإن الفعل عندها فى باب «كان وأخواتها» فعل لازم مثل غيره من الأفعال اللازمة التى لا تكاد تُحْصى فى العربية ، والاسم المرفوع بعدها فى مثل : «كان محمدٌ مسافراً» فاعل مرفوع ، والاسم المنصوب حال، ومما يشهد لصحة رأى الكوفيين أن «كان» تأتى لازمة فتقول : «كان الأمر» ، أى حدث ، وكذلك أخواتها ، وأما أن المرفوع والمنصوب بعد هذه الأفعال يمكن أن يتحول إلى مبتدأ وخبر فتقول : «محمد مسافر» فإن ذلك يصدق على كل فعل لازم وفاعله حين يليهما حال مثل : «بقى محمد جالساً» وهكذا فى باقى الأمثلة، مما يدل دلالة قاطعة على أن الإعراب التابع لمدرسة البصريين والمشهور ضرب من التحكم لا مبرر له ، وأن الأَوْلى أن نأخذ برأى الكوفيين لأنه يسد ثُلَماً (٥) ثلاثاً :

---

(١) المدثر : ٤٣ .
(٢) النحل : ١٢٧ .
(٣) القيامة : ٣٧ .
(٤) النحل : ١٢٠ .
(٥) الثُّلَم : مفردها ثُلْمة ، وهى الموضع الذى أصابه شَقّ .

ثلمة الفعل وأن منه تاما ، وناقصاً وهو كان وأخواتها ، وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنه ليس فاعلاً ، وثلمة الخبر وأنه قد يكون منصوباً بعده .

ويرد المؤلف على الاعتراض القائل بأن الحال فى قول الله : ﴿ **وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً** ﴾ ثابتة ، والأصل فى الحال أن تكون غير ثابتة فى مثل : «جاء محمد ضاحكاً» فيقول : قد تأتى الحال ثابتة فى مثل : «هذا ثوبك صوفا» ، وفى القرآن جاءت الحال ثابتة فى قول الله : ﴿ **وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعبين** ﴾ (١) ، وقوله : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً** ﴾ (٢) ، ﴿ **وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً** ﴾ (٣) فلاعبين ، وضعيفاً، ومفصلاً ثابتة .

ويرد على القول بأن الحال نكرة فكيف تأتى معرفة على هذا الإعراب فى مثل «كان المسافر محمداً» فيقول : بأن الحال قد تكون معرفة فى مثل : «جاء محمد وحده» ، «وصنع ذلك جهده» و «أرسل عمرو الإبل العراك» أى معتركة ، كما يرد على القول بأن الحال مشتقة بينما تأتى جامدة على هذا الإعراب الذى يرتضيه فى مثل : «كان عمرو أسداً» فيقول : نفس الاسم الجامد يأتى حالاً فى مثل : «جاء محمد أسداً» وفى القرآن : ﴿ **وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً** ﴾ (٤) وقوله : ﴿ **أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً** ﴾ (٥) ويرى بهذا أنه أسقط الاعتراضات التى يمكن أن توجه إلى إعراب جملة كان وأخواتها مكونة من فعل وفاعل وحال ، وجعل هذه الأمثلة فى باب الحال ؛ لأنه على رأيه هو بابها الصحيح .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى الإبقاء على باب «كان وأخواتها» :**

يرى المجمع الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ولم يوافق على ضمه إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالاً .

فى أثناء مناقشة هذا الموضوع اعترض على إعراب منصوب كان «حالا» ، وقيل: إنه لا يستقيم لأمور منها :

١ـ أن الحال مشتق . وقد يرد خبر كان جامداً فى نحو : «كان محمد أسداً» .

---

(١) الدخان : ٣٨ .
(٢) النساء : ٢٨ .
(٣) الأنعام : ١١٤ .
(٤) الأعراف : ٧٤ .
(٥) الإسراء : ٦١ .

وقد رد عليه بأن النحاة أجازوا أن يكون الحال جامداً ، وعلى هذا فالتأويل فى نحو كان محمد أسداً» أى كأسد . والمثال المعترض به له نظير ذكره سيبويه للتمثيل . ولم يروه عن العرب .

٢ـ أن الحال منتقلة ، وخبر كان يأتى ثابتاً فى نحو : ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَحِيماً﴾ (١) وقد رد على ذلك بأن النحاة نصوا على أن الحال قد تأتى ثابتة إذا كانت جامدة مثل : «هذا ثوبك صوفاً» ، أو مؤكدة مثل : «ولّى مدبراً» ، أو متجددة، مثل : ﴿وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً﴾ فلا مانع إذن أن تكون الحال فى مثل: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً﴾ ثابتة ، قياسا على ما تقدم .

٣ـ أن الحال نكرة ، وقد يكون خبر كان معرفة فى نحو: «كان الرئيس محمداً» ورد بأن الكوفيين يرون أن الحال تأتى معرفة نحو : «أرسلها العراك ، وجاء وَحْدَه» .

٤ـ أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها . وخبر كان عمدة لا يمكن الاستغناء عنه فى نحو : «كان المطر نازلاً» ، ورد بأن الحال ليست فضلة فى كل صورها ، ومثال ذلك الشاهد المشهور :

إنما الميت من يعيشُ كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء

٥ـ تدخل كان وأخواتها على جملة من مبتدأ وخبر فتنسخ حكم الخبر وتجعله منصوباً وليس كذلك الحال .

ورد بأن هذا ليس شأن كان وَحْدها ، وقد استشهد صاحب البحث فى مذكرته بنحو خمسين جملة مبدوءة بفعل لازم يليه فاعل مرفوع وحال منصوب ، ولو حذف الفعل فى كل جملة لتحول ما بعده إلى مبتدأ وخبر نحو : «برقت السحابة مضيئة ، وبزغت الشمس منيرة ، وبقى محمد يلعب ، وبكر محمد نشيطاً ، وبكى على محزوناً ... إلخ» .

بعد المناقشة المستفيضة للموضوع انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

ترى أغلبية اللجنة الإبقاء على باب كان وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ورأت الأقلية ضم الباب إلى باب الفعل وإعراب المنصوب حالاً تيسيراً على

(١) الأحزاب : ٥ .

الناشئة ، وتقليلا للأبواب المقررة عليهم .

عرض الموضوع على مجلس المجمع فى (د/٤٤ ج/٣٠) و (د/٤٥ ج/٢٦) ثم عرض على المؤتمر فى (د/٤٥/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) فأيد رأى اللجنة [١].

وأرى أن قرار المجمع بالإبقاء أولى ، وذلك لأنه لا صعوبة فى الإبقاء على الباب ، ولأن هناك أحكاما أخرى تتصل بكان وأخواتها تجعل إفرادها بباب مستقل أهم ، وبذا نتخلص من الاعتراضات الواردة على البحث .

** "مادام" فى بعض تعبيرات عصرية ورأي المجمع فيها :

قدم الأستاذ/ محمد حسن عبد العزيز إلى لجنة الأصول بحثاً بعنوان «مادام فى بعض تعبيرات عصرية» ومن الأمثلة التى جاءت فى بحثه :

١ـ مادام المطر قد نزل فلن أغادر البيت .

٢ـ مادام القاضى عادلاً فإن حكمه مقبول .

٣ـ مادام على مجتهداً فى دروسه فسيكتب له النجاح .

٤ـ مادام قد حضر صاحب الاقتراح فلنناقش الموضوع .

ويتضح من الأمثلة السابقة أن «مادام» تجئ متصدرة جملتها ، وأنها ترتب مع جملتها ترتيب أداة الشرط والجواب وقد وقعت الفاء بعدها فيما يشبه أن يكون جواباً لها فى المواقع التى تأتى فيها الفاء إذا كانت أداة الشرط «إن» ، وقد جاء فى البحث أن ابن يعيش ذكر فى شرح المفصل أن «مادام» لا تقع أولاً ، وأنه لابد أن يتقدمها ما يكون مظروفاً .

قدم د/ شوقى ضيف مذكرة بعنوان : «صحة تعبير عصرى لصيغة «مادام» انتهى فيها إلى أن التعبير السالف صحيح وأن «ما» فى «مادام» زمانية شرطية .

وبعد المناقشة انتهت اللجنة إلى القرار التالى :

رأت اللجنة قبول التعبيرات العصرية السالفة «لمادام» وتخريجها على أحد الوجوه الآتية :

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٧٩).

١ـ أن تكون جملة مادام مقدمة من تأخير .

٢ـ أن تكون «ما» في «مادام» زمانية شرطية ، كما في قوله تعالى : ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ (١) .

٣ـ أن تكون «ما» مصدرية ظرفية و«دام» تامة .

عرض الموضوع على المجلس في (د/٤٣ ج٢٦) وأبديت فيه عدة آراء :

١ـ رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن يكتفى بتخريج واحد لهذا التعبير .

٢ـ ورأى الأستاذ عبد السلام هارون أن يقتصر على التخريج الأخير ؛ لأن التخريج الأول ، وهو التقديم والتأخير ، غير مستند إلى قواعد لغوية ، والتخريج الثانى ، وهو «ما» الشرطية ، لم يستعمله أحد من قبل .

وأيد الأستاذ عباس حسن الأستاذ هارون فى عدم جواز التقديم والتأخير ؛ لأن النحويين قالوا : إن الحرف المصدرى لا يصح تقديمه على عامله .

٣ـ ورأى الأستاذ على النجدى ناصف أنه إذا جعلت ما ظرفية مصدرية فلا يكون لذكر الفاء وجه فى الأسلوب .

٤ـ وقال الأستاذ محمد خلف الله أحمد : نحن نقول : «مادمتم بخير فنحن بخير» وهذه لا تخرج إلا على التخريجين الأولين ، والنحو أوسع صدراً ، ويمكن أن نجد فيه تخريجاً لكل شيء .

ووافق المجلس على أن يقتصر على التوجيهين الأولين .

عرض قرار المجلس ـ بعد ذلك ـ على المؤتمر ، ودارت حوله مناقشات بين معارض كالدكتور عبدالله الطيب الذى ذكر أن هذا التعبير شائع فى الكلام العامى الذى يتفاصح به ولا داعى لتخريجه ، ومؤيد كالدكتور شوقى ضيف .

ثم ووفق على قرار المجلس ، وقد طلب د/ الحوفى والأستاذ/ الأفغانى ود/ محمد بهجة تسجيل مخالفتهم لهذا القرار .

وفيما يلي نصه : «مادام» في بعض تعبيرات عصرية :

(أ) مادام على مجتهدا فى دروسه فسيكتب له النجاح .

(ب) مادام صاحب الاقتراح قد حضر فلنناقش الموضوع .

---

(١) التوبة : ٧ .

يرى المجمع قبول التعبيرين ، وتخريجهما على أحد الوجهين الآتيين :

١ـ أن تكون جملة مادام مقدمة من تأخير .

٢ـ أن تكون «ما» فى «مادام» زمانية شرطية ، كما فى قوله تعالى : ﴿فَمَا اسْتَقَامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ (١) .

** "ما ، ولا ، وإن ، ولات المشبهات بِلَيْس" :

«ما» : أعملت «ما» عمل «ليس» فى لغة أهل الحجاز ، قال تعالى : ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ (٢) فما نافية حجازية ، وهذا : اسمها مبنى على الضم، وبشرا : خبرها منصوب بالفتحة . ولم تعملها تميم ؛ لأنها لا تختص بالدخول على الاسم فقط، بل تدخل على الفعل أيضاً .

ويذكر النحاة أوجه المشابهة بينهما فيقولون: إن كلتيهما تدخل على المبتدأ والخبر ، وإن كانت «ما» لا تختص بالدخول على الاسمية ، وكلتاهما لنفى الحال ، ويقوى هذه المشابهة بينهما دخول الباء فى خبرها ، والفرق أن «ليس» فعل ، و«ما» حرف ، والنفى «بما» فيما يبدو أقوى ؛ لأن الجمل التى تحتاج إلى توكيد كثير استعملها القرآن منفية «بما» ، وورد خبرها مقترنا بالباء الزائدة الدالة على التوكيد فى ستة وسبعين موضعاً (٣) ، وورد فى ثلاثة مواطن غير مؤكد بالباء الزائدة فى حين ورد خبر «ليس» مؤكداً بالباء فى ثلاثة وعشرين موطنا ، ومجرداً فى خمسة مواطن ، واستعمال «ليس» استعمال الأفعال ، وعلى هذا فالجملة المبدوءة بها فعلية ، أما المنفية «بما» فهى اسمية ، والاسمية أثبت من الجملة الفعلية ، ومن أهم المواطن التى تحتاج إلى التوكيد لأنه فى نَفْى الشرك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ (٤) ، وقوله : ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ (٥) فقوة النفى «بما» تدل على التوكيد فى «ما أنت ، وما لكم» .

---

(١) راجع فى أصول اللغة (١٣٨/٣ ، ١٣٩) .

(٢) يوسف : ٣١ .

(٣) معانى النحو د/ فاضل السامرائى (٢٧٣/١) .

(٤) الأنعام : ١٠٧ .

(٥) الأعراف : ٥٩ .

«**لا**» : وهى أقدم أدوات النفي فى العربية ، ومذهب الحجازيين إعمالها عمل «ليس» مثل : «لا رجلٌ أفضلَ منك» فلا : نافية تعمل عمل ليس ، ورجل : اسمها ، وأفضل : خبرها منصوب ، ويشترط الحجازيون أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، وألا يتقدم الخبر على الاسم ، وألا ينتقض النفى بإلا ، ومذهب تميم إهمالها ، فما بعدها مبتدأ وخبر .

«**لات**» : يرى الجمهور أن هذا الحرف مركب من «لا» النافية ، وتاء التأنيث الساكنة التى جاءت لتأنيث الكلمة مثل «ثُمَّت» ، وقيل: جاءت للمبالغة فى النفى كما قالوا : عَلاَّمة ، وأكثر ما تستعمل فى نفى الزمن ، وقد تستعمل فى غيره قليلاً، وهى تعمل عمل ليس عند الجمهور ، لكن لا يذكر معها الاسم والخبر معا، بل إنما يذكر أحدهما ، والكثير حذف اسمها وبقاء خبرها ، قال تعالى : ﴿ **وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ [1] الواو : واو الحال ، ولات : نافية تعمل عمل ليس ، واسمها محذوف ، وحينَ : خبرها ، ومناص : مضاف إليه ، والجملة فى محل نصب حال ، ويرى الأخفش أنها لا تعمل شيئاً وأن المرفوع بعدها مبتدأ حذف خبره ، وإن وليها منصوب فمفعول لفعل محذوف تقديره «لا أرى حين مناص» .

«**إن النافية**» : هى بمنزلة «ما» فى نفى الحال، وتأتى لغيره ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ أَن تَزُولا وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ** ﴾ [2] .

كما تستعمل كثيراً فى الإنكار ، قال تعالى : ﴿ **مَا هَذَا بَشَراً إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ** ﴾ فنفى مرة بما ، ومرة بإن ، ولما أريد إثبات صورة الملَك ليوسف ، وهو أمر فى حاجة إلى توكيد فى النفى والإثبات ، قال : ﴿ **إِنْ هَذَا إِلاَّ مَلَكٌ كَرِيمٌ** ﴾ [3] قال مجاهد : كل شيء فيه فى القرآن «إن» فهو إنكار ، وأكثر ما يجئ يتعقبه «إلا» ﴿ **إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا** ﴾ [4] . وقال : ﴿ **إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ** ﴾ [5] . ﴿ **إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ** ﴾ [6] ولم ترد فى القراءة المشهورة عاملة فى القرآن الكريم ، وجمهور البصريين ينكرون إعمالها ، ومذهب الكوفيين خلا الفراء أنها تعمل

(١) ص : ٣ .
(٢) فاطر : ٤١ .
(٣) يوسف : ٣١ .
(٤) الجاثية : ٣٢ .
(٥) المدثر : ٢٥ .
(٦) الأنعام : ٥٧ .

عمل ليس ، واستندوا إلى طائفة من النصوص . وقيل : هى لغة أهل العالية . ومن ذلك قولهم : «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية» وقرأ سعيد بن جبير فى قول الله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ (١) بنصب العباد وتخفيف إنْ (٢) وقال الشاعر :

إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِيًا عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المجَانِينِ

فإن : نافية تعمل عمل ليس ، وهو : ضمير اسمها فى محل رفع ، ومستوليا : خبرها منصوب ، وقال آخر :

إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ ولكِنْ بأَنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلاَ

فإن : نافية ، والمرء : اسمها مرفوع ، وميتاً : خبرها منصوب .

مع كتاب «تجديد النحو» : «ليس» المشبه بها «ما ، ولا ، ولات» من أخوات كان ، وقد سبق أن قدمنا رأى المؤلف وهو رفض لإعراب مدرسة البصريين بأن لها اسما وخبرا ، وأنه يرى أن ما بعدها فاعل وحال ، ويرى أن «ما» وردت فى آيات ثلاثة هى : ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾ (٣) ، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (٤) ، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾ (٥) والأخيرة مكونة من مبتدأ وخبر مرفوعين ، أما الأولى والثانية فالإعراب عند البصريين ما سبق أن قلناه من إعمال «ما» عمل ليس ، لكنه يرى فى إعرابهما ما ذهب إليه الكوفيون أن بشراً ، وأمهاتهم : منصوبان بنزع الخافض خبران لمبتدأ قبلهما ، لملاحظتهم أن خبر المبتدأ بعد «ما» النافية يأتى كثيراً مجروراً بحرف الباء الزائدة ، ويرى أن الأخذ بهذا الرأى أولى حتى لا ندخل خللاً على قاعدة أن الخبر يكون دائماً مرفوعاً .

واستعمال «ما» فى لغتنا الأدبية كالآية الثالثة ، وهو استعمال قرآنى سليم . و«لا» لم يأت الخبر بعدها منصوباً إلا فى مثال واحد قديم ، ولذلك أنكر كثير من أئمة النحاة أن يأتى الخبر بعدها منصوبا ، وإذن ينبغى حذف صيغتها ، و «لات» يليها ظرف منصوب ، وكأنها لنفى الظرف فحسب ، ولا داعى لتقدير متكلف مثل «ولات الحين حين مناص» .

---

(١) الأعراف : ١٩٤ .
(٢) العكبرى (١ / ٢٩٠) .
(٣) يوسف : ٣١ .
(٤) المجادلة : ٢ .
(٥) آل عمران : ١٤٤ .

*** قرار مجمع اللغة العربية فى الاقتراح السابق :**

يرى المجمع الإبقاء على باب «ما» و «لا» و «لات» العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة . وإليك القرار بنصه :

نص القرار : اقترح د/ شوقى ضيف إعراب «ما» وأخواتها كما أعربها الكوفيون ، فالمرفوع مبتدأ والمنصوب خبر بتقدير باء زائدة أو محذوفة ، وإذا جاء خبرها مرفوعا فلا خلاف . وقد ذكر فى مجال تأييد هذا الرأى أن رفع خبرها يجئ جارياً على لهجة تميم . ونصبه يجئ على لهجة الحجاز ، وعلى هذا نحن بالخيار فى رفعه ونصبه ، والخلاف فى توجيه الرفع والنصب . واعترض عليه بعض أعضاء لجنة الأصول بأن جعل خبرها منصوباً بنزع الخافض غير مقبول لأن نزع الخافض سماعى والقول بقياسته يفتح باباً واسعاً لاعتبار كل منصوب منصوباً على نزع الخافض .

ورد بأن القول بأن خبر «ما» منصوب على نزع الخافض هو رأى الكوفيين ، وفى هذا مندوحة لنا مادام يحقق لنا السير المطلوب ، وذلك لا يفضى إلى قياسية نزع الخافض .

وبعد مناقشة الموضوع انتهت لجنة الأصول إلى القرار الآتى : رأت أغلبية اللجنة الإبقاء على باب «ما ، ولا ، ولات» العاملات عمل ليس على وضعه المقرر فى كتب النحو للناشئة .

لما عرض الموضوع على المجلس فى (د/٤٥ ج ٢٦) اقترح الأستاذ/ محمد شوقى أمين حذف هذا الباب ، وكانت حجته خلو كتب تعليم الناشئة فى مصر منه ، وأن أحدها وهو «لات» لها مثال واحد فقط فى القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى : ﴿ **وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ** ﴾ (١) لكن المجلس وافق على بقاء هذا الباب وأيد رأى الأغلبية ، ثم وافق المؤتمر بعد ذلك على القرار كما رآه المجلس فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) (٢) وأرى أن الإبقاء أسهل من الحذف ؛ لأنه ليس من السهل على الناشئة فهم المنصوب على نزع الخافض ولأن النزع للخافض موقوف على السماع .

(١) ص : ٣ .

(٢) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٨٢) .

** أفعال المقاربة والرجاء والشروع :

أفعال المقاربة هى : كاد ، وكرب ، وأوشك .

وكاد : تستعمل لمقاربة حصول الفعل ، أى قارب الحصول ولم يحصل ، تقول : كاد الطفل يغرق ، أى أشرف عليه ، وهى أقرب من عسى إلى الحصول، وخبرها مضارع غير مقترن بأن فى الغالب ، وذلك لقربها من الوقوع بخلاف «عسى» فناسب ذلك أن يجرد من «أن» ؛ لأن «أن» للدلالة على الاستقبال ، وحينما يراد تبعيد المقاربة يؤتى فى خبرها «بأن» تقول : «كاد محمدٌ أن يموت» فكاد : فعل ماض ناقص ، ومحمد : اسمها مرفوع ، وأن: مصدرية ، ويموت : مضارع منصوب ، والفاعل : ضمير يعود على محمد ، والجملة فى محل نصب خبر «كاد» .

ومعنى **كرب** : دنا وقرب ، وكارب الشيء : قاربه ، فكرب وقرب متشابهان لفظاً ومعنى ، وخبره قليل الاقتران «بأن» مثل «كاد» ؛ وذلك لشدة قربه من الوقوع مثل : «كرب القلب من الحزن يذوب» فكربَ : فعل ماض ناقص ، والقلب : اسمه مرفوع ، من الحزن : جار ومجرور متعلق بيذوب ، ويذوب : مضارع مرفوع ، وفاعله : ضمير مستتر تقديره هو ، يعود إلى القلب ، والجملة فى محل نصب خبر كرب .

وأوشك : معناها فى الأصل أسرع ، وقد تشبه بكاد فيراد بها القرب فيجرد خبرها من «أن» ، وبعضهم يجعلها من قسم «عسى» للرجاء ، والكثير فى خبرها أن يقترن بأن ؛ لأنها أبعد فى الاستقبال من «كاد» تقول : «يوشك محمد أن يحج» فيوشك: مضارع مرفوع بالضمة ، ومحمد : اسمها مرفوع ، وأن مصدرية ، ويحج : مضارع منصوب والفاعل ضمير يعود على محمد ، والجملة فى محل نصب خبر يوشك .

ويذكر النحاة أن أفعال الرجاء ثلاثة : عسى ، وحرى ، واخْلَوْلق .

عسى : استعملت فعلا لرجاء حصول الفعل فى المستقبل تقول : «عسى محمد أن يحج فى العام المقبل» . قال سيبويه : عسى معناه الطمع والإشفاق أى

طمع فيما يستقبل ، وإشفاق ألا يكون . والكثير فى خبرها أن يكون مضارعاً مقترناً بأن ، وذلك لأنها لما كانت للاستقبال جاءوا بأن الدالة على الاستقبال فأدخلوها على خبرها ، فإذا أرادوا أن يقربوها من الحال حذفوا «أن» وهو قليل .

ووقع النحاة فى إشكال إعرابى فى قولنا : «عسى محمد أن يذهب» لأنه لا يصح الإخبار بالمصدر عن الذات فلا يقال : عسى محمد ذهاباً ، ولذلك اختلفوا على آراء عدة : فمنهم مَنْ ذهب إلى أنه على تقدير مضاف ، أى : «عسى حال محمد أن يقوم» ومنهم مَنْ ذهب إلى أنه على سبيل المبالغة ، وقيل : المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى «قارب» ، أو على إسقاط الخافض على تضمينه معنى «قرب» على أن عسى تامة ، ويرى صاحب كتاب «معانى النحو» أنَّ «أنْ» ليست مصدرية ، وإنما هى مؤذنة بتراخى الفعل، أى جئ بها للدلالة على الاستقبال .

ولها استعمالات :

١ـ الناقصة ، وقد سبقت .

٢ـ التامة ، وهى المسندة إلى أن والفعل «عسى أن يقوم محمدٌ» . قال تعالى : ﴿ **وَعَسَىٰ أَن تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ** ﴾ (١) فأن والفعل بعدها فاعل عسى ، والظاهر مرفوع بالفعل بعد أن ، وهذا رأى أبو على الشَّلَوْبين ، وهناك وجه آخر وهو أن يكون الذى بعد «أن» مرفوعا بعسى اسما لها ، وأن والفعل فى موضع نصب بعسى ، وتقدم على الاسم ، والفعل الذى بعد «أن» فاعله ضمير يعود على فاعل عسى ، وجاز عوده عليه ، وإن تأخر ، لأنه مقدم فى النية .

٣ـ حرف شبيه «بلَعَلَّ» يدخل على الضمير فينصبه مثل : «عساك أن تفعل» فالكاف منصوبة .

وأما « **حرى واخلولق** » : فهما فعلان شبيهان بعسى فى المعنى والعمل ، فمعنى «حرى» صار خليقاً وجديراً بالأمر ، و«اخلولق» افعوعل من الفعل خلَق ، أى صار خليقاً أى جديراً ، وخبرهما مثل خبر عسى إلا أنه يقترن وجوباً بأن ؛ لأن هذين الفعلين للاستقبال دائما مثل : «حرى محمد أن يفعل ، واخلولق أن يفعل»

(١) البقرة : ٢١٦ .

وأشهر أفعال الشروع : أخذ ، وأنشأ ، وجعل ، وطَفق ، وهبَّ ، وعلق . فأخذ فى الفعل أى : بدأ ، وأنشأ ، وجعل أصل المعنى أوجد ، وأنشأ يفعل كأنه أوجد ، وطفق ، أى : لزمه الموضع ، وطفق يفعل ، أى لزم الفعل ، وهبَّ ، أى ثارت وهاجت الريح ، وهبَّ يفعل ، أى ثار مسرعاً نشيطاً ، وعلق بالشىء ، أى: نشب فيه ، وعلق يفعل ، أى تعلق بالفعل وتشبث به كما يعلق الشىء بالشىء، فهو يفعله مستمرا عليه ، ملازما له .

وخبر هذه الأفعال مجرد من «أن» وجوباً ؛ لأن أفعال الشروع للحال و «أن» للاستقبال ، فهناك منافاة ، تقول : «أخذ المهندس يخطط ، وأنشأ يبنى» فأخذ : ماض ناقص ، والمهندس : اسمه ، ويخطط : مضارع ، والفاعل ضمير يعود على اسم أخذ ، والجملة فى محل نصب خبر .

مع كتاب «تجديد النحو» : يرى مؤلف الكتاب أن الإعراب السابق لأفعال المقاربة والرجاء والشروع هو لنحاة مدرسة البصرة ، وهو إعراب لا يستقيم بتاتاً حين يقترن المضارع بأن المصدرية مثل : «عسى محمد أن يقوم» لأننا لو حذفنا الفعل صارت الجملة «محمد أن يقوم» وهو تعبير خاطئ ؛ لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى ، وتنبه سيبويه من قديم إلى ذلك فقال : إن «كاد وعسى» ، فعلان متعديان ، والمرفوع بعدهما فاعل ، وجملة المضارع بعدهما مفعول به ومثلهما الباقى ، وحالا فى أفعال الشروع ، وواضح أنه يلغى الباب بفضل حسِّه اللغوى الدقيق ، وقد أخذ برأيه الدكتور/ شوقى ضيف فى كتابه «تجديد النحو» وقدم اقتراحا عرض على مجمع اللغة العربية فرأى الإبقاء على باب «كاد وأخواتها» على وضعه المقرر فى كتب النحو ولا يرى ضمه إلى باب الفعل .

نص قرار مجمع اللغة العربية في الاقتراح :

اقترح د/ شوقى ضيف ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل . وأن يعرب مرفوعها فاعلا ، ويعرب ما بعدها مفعولا به أو منصوبا على نزع الخافض توسعاً، كما فى أفعال المقاربة ، أو حالاً كما فى أفعال الشروع . وقد اعتمد صاحب البحث فى ذلك على ما ذكره سيبويه من أن قولك : «عَسَيْتَ أن تفعل» مثل قولك : «قاربْتَ أن تفعل» أى قاربت ذلك ، وهذا فى مؤداه أن ما بعد عسى فاعل

ومفعول وما ذكره من أن «جعل يقوم ، وأخذ يقول» بمنزلة «كان يقول» .

وقد اختار صاحب البحث أن تعرب جملة «يقول» فى نحو «كان يقول» حالاً ، وليس هنا ما يمنع أن تعرب فى نحو «شرع يقول» حالاً ، وبعد أن درست لجنة الأصول الموضوع : (رأت أغلبية اللجنة الإبقاء على باب كاد وأخواتها على وضعه المقرر فى كتب النحو ، ورأت الأقلية أن ضم باب كاد وأخواتها إلى باب الفعل أيسر تناولاً وأقرب إلى أذهان الناشئة من جعلها باباً مستقلاً) .

عندما نظر المجلس الموضوع فى (د/٤٥ ج/٢٦) أيد رأى أغلبية لجنة الأصول ، وهو الإبقاء على باب كاد وأخواتها . ثم وافق المؤتمر المجلس فى قراره فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) [١] .

وأرى الإبقاء على الباب لما له من اختصاص خبرها بأن يكون جملة فعلية فعلها مضارع مسبوق بأن أو مجرد منها ، ونستطيع التيسير على أبنائنا فى إعراب هذه الأفعال بكثرة التدريبات على الإعراب .

** الأحرف المشبهة بالفعل :

أطلق النحاة هذا الاسم على «إنَّ» وأخواتها ، وهى : أنَّ ، ولكنّ ، وكأنّ ، ولَيْتَ ، ولَعَلَّ . و «**لإنّ**» معان هى : التوكيد وهو الأصل ويدور معها حيث وردت ، كما تأتى لربط الكلام بعضه ببعض فلا يحسن سقوطها منه ، وإن أسقطتها اختل الكلام . قال تعالى : ﴿ **قَالُوا سُبْحَانَكَ لا عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ** ﴾ [٢] وتأتى للتعليل ، قال تعالى : ﴿ **وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ** ﴾ [٣] . وأهم وظيفة «لأنَّ» أنها توقع الجملة موقع المفرد فتهيئها لتكون فاعلاً أو نائباً عن الفاعل ، أو مفعولاً ، أو مبتدأ ، أو مجرورة تقول: «يعجبنى أنك نجحت» أى يعجبنى نجاحك ، بجانب معنى التوكيد ، ويتعين كسر همزة «إن» حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، وتتعين المفتوحة الهمزة حيث يجب ذلك ، ويجوز الأمران إن صح الاعتباران ، و «**لكنّ**» للاستدراك ، وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم عدم ثبوته أو نفيه . مثل : «ما

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٨٠) .

(٢) البقرة : ٣٢ . (٣) البقرة : ١٦٨ .

محمد شجاعا ولكنه كريم» فلما نفيت الشجاعة أوهم ذلك نفى الكرم، فجاءت لكن مع مصحوبها فرفعت هذا الإيهام ، و «**كأن**» للتشبيه ، وهى مؤلفة من كاف التشبيه وأن ، و «**ليت**» للتمنى ، ويكون فى المستحيل «ليت الشباب يعود» ، وفى الممكن غير المتوقع «ليت محمداً يسافر معنا» و «ليت شعرى» والشعر معناه هنا : الشعور والفطنة ، والخبر محذوف وجوباً عند الجمهور، أى : ليت شعرى حاصل ، و«**لعل**» لتوقع شىء محبوب أو مكروه ﴿ **لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾ (١) وهذه الحروف تعمل عكس «كان» أى تنصب المبتدأ وترفع الخبر مثل : «كأن خالداً أسد» فخالدا: اسم كأنّ منصوب ، وأسد : خبرها مرفوع .

** «ما» الكافة «لإن» وأخواتها عن العمل :

إذا اتصلت «ما» الزائدة أى غير الموصولة «بإن» وأخواتها ماعدا «ليت» كفتها عن العمل ، أى أبطلت عملها وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية وجعلتها صالحة للدخول على الأفعال ، كقول الله: ﴿ **إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** ﴾ (٢) ، وقوله ﴿ **إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ** ﴾ (٣) فالمؤمنون : مبتدأ. وإخوة : خبر، ويوحى : مضارع دخلت عليه «إنما» فأفادت الحصر . أما «ليت» فأكثر النحاة على أن «ما» لا تزيل اختصاصها من الجمل الاسمية ، وأنه يجوز الإعمال والإهمال تقول : «ليتما محمداً حاضر ، وليتما محمد حاضر» .

** العطف على اسم "إن" بالرفع :

ورد فى اللغة رفع المعطوف على اسم «إن» ، وقد جاء فى القرآن الكريم وغيره ، قال تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ **وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ** ﴾ (٥) برفع كلمة «رسول» .

وقد اختلف النحاة فى تخريج ذلك . جاء فى الكشاف «والصابئون»رفع على

(١) البقرة : ١٨٩ .
(٢) الحجرات : ١٠ .
(٣) الأنبياء : ١٠٨ .
(٤) المائدة : ٦٩ .
(٥) التوبة : ٣ .

الابتداء وخبره محذوف ، والنية به التأخير عما فى حيز «إنّ» من اسمها وخبرها كأنه قيل : «إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا والصابئون كذلك» فالصابئون مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة «إن الذين آمنوا» وفائدة التأخير التنبيه على أن الصابئين يتاب عليهم ، إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم؟ وذلك لأنهم أبين هؤلاء المعدودين ضلالاً وأشدهم غيّا . وفى آية البقرة نصب الصابئين وأخرهم عن الملل الأخرى، والسر فى آية المائدة ما ذكر من شدة ضلالهم ، وفى آية البقرة كان الكلام على ذم عقيدة النصارى وتسفيه عقيدة التثليث فقدم فى المائدة وأخر فى البقرة حيث جعلهم فى مكانهم من الملل . وقيل : إنه معطوف على موضع «إن» ، وقيل : على الفاعل فى «هادوا» . وردّ بخطأ وفساد هذين الرأيين ؛ لأن خبر «إن» لم يتم ، والعطف على هادوا يوجب كون الصابئين هودا وليس كذلك ، والأول هو الصحيح عند سيبويه .

وأما «ورسوله» بالرفع ففيه ثلاثة أوجه : أحدها : معطوف على الضمير فى برىء وما بينهما يجرى مجرى التوكيد فلذلك ساغ العطف ، والثانى : خبر لمبتدأ محذوف ، أى ورسوله برىء . والثالث : هو معطوف على موضع الابتداء ، وهو غير جائز عند المحققين ؛ لأن أنّ المفتوحة لها موضع غير الابتداء بخلاف المكسورة ، ويقرأ بالنصب عطفاً على اسم أنّ [1] .

** دخول لام الابتداء :

تدخل على خبر «إن» بجميع صوره ، مفرداً ، وجملة ، وشبه جملة ، لام مؤكدة تسمى لام الابتداء ، لأن حقها أن تدخل على أول الكلام ، لأن لها صدر الكلام ، لكن لما كانت للتأكيد ، و «إن» للتأكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام للخبر ، كما تدخل على الاسم إذا أخر عن الخبر مثل «إن عليا لجالس ، وإنك لقد نجحت ، وإن عليا لعمله عظيم ، وإن فى الوفاء لبرّا» فالخبر مفرد فى جالس ، وجملة فعلية فى نجحت ، واسمية فى عمله عظيم ، واسم إن مؤخر فى برّا .

(١) العكبرى (١/١١) .

تخفيفها : تخفف «إنّ ، وأنّ ، ولكنّ ، وكأنّ» فتكون لها أحكام خاصة نوضحها فيما يلى :

إنّ : إذا خففت «إن» المكسورة الهمزة بطل اختصاصها بالأسماء ، بل تدخل على الجملة الفعلية وتهمل وجوبا ، وتلزمها اللام فرقا بينها وبين «إن» النافية ، قال تعالى : ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ (١) ولايليها فى الكثير إلا فعل ناسخ، قال تعالى : ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ (٢) . «فإنْ» مخففة من الثقيلة مهملة ، والفعل «وجد» ماض ، ونظنُّ مضارع ، أما مع الجملة الاسمية فيجوز الإعمال والإهمال ، قال تعالى : ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ (٣) فإن : مخففة من الثقيلة مهملة ، وهذان : مبتدأ مرفوع بالألف ، وساحران : خبر مرفوع بالألف (٤) ، والإعمال ورد فى قراءة فى قول الله ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ (٥) فإن مخففة مؤكدة، وكلاً اسمها ، واللام ابتداء ، وما زائدة واللام مؤكدة للأولى ، ويوفى : مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والضمير مفعول به أول ، وربك : فاعل ومضاف إليه ، وأعمالهم : مفعول ثان ومضاف إليه . والجملة فى محل رفع خبر «إن» المخففة .

«**أنْ**» تخفف مثل «إن» وعند الجمهور أنها لا تلغى ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، قال تعالى : ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ (٦) فأن : مخففة من الثقيلة ، والسين عوض من تخفيفها ، وحذف اسمها ضمير الشأن، وجملة سيكون: خبرها فى محل رفع.

«**كأنْ**» تخفف ويكون حكمها فى العمل كحكم «أنْ» المفتوحة ، ويكون خبرها جملة اسمية أو فعلية فصلت بلم أو قد ، قال تعالى : ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾ (٧) .

فكأن : مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، وجملة لم تغنَ فى محل رفع خبرها .

(١) الأعراف : ١٠٢ .
(٢) الشعراء : ١٨٦ .
(٣) طه : ٦٣ .
(٤) العكبرى (١٢٣/٢) .
(٥) هود : ١١١ .
(٦) المزمل : ٢٠ .
(٧) يونس : ٢٤ .

«**لكن**» تخفف فتهمل وجوباً عند الجمهور ، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية والمفردات ، وبتخفيفها يخف الاستدراك ، فإن الثقيلة آكد من الخفيفة ، قال تعالى : ﴿ **وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ** ﴾ (١) فلكن : حرف ابتداء بعد تخفيفها لمجرد إفادة الاستدراك ، وكانوا : كان واسمها ، وهم ضمير ، والظالمين : خبر كان منصوب بالياء .

** «لا» النافية للجنس :

تدخل «لا» النافية للجنس على النكرة فتنفيها نفيا عاما ، من غير أن تتكرر لتعمل فى المبتدأ والخبر ، ومن غير فاصل بينها وبين اسمها ، وإلا أهملت وجوبا، قال تعالى : ﴿ **لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ** ﴾ (٢) .

وفى دخولها على العلَم فى مثل : «قضية ولا أبا حسن لها» تقدير هو : «ولا مسمى بأبى حسن» ، وقيل : التقدير «ولا مثل أبى حسن لها» ، وقيل : أن يستخلص من العلَم معنى الوصف الذى اشتهر به ذلك العلَم فيكون هو المنفى، فمعنى «ولا أبا حسن لها» ، أى : «لا فيصل لها» فصار اسم الإمام علىّ رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر كما قالوا : «لكل فرعون موسى» أى لكل جبار قَهار فيصرف فرعون وموسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور ، وهذا القول الأخير أقربها إلى الصواب . وتفترق هذه عن المشبهة «بليس» بأن هذه لنفى الجنس ، ولا يراد بها نفى الوحدة. أما الأخرى فليست نصا فى نفى الجنس ، بل تحتمل الجنس والوحدة مثل : «لا رجل ههنا» فيمكن أن تقول : «بل رجلان» ولا يصح هذا فِي التى لنفى الجنس ؛ لأنها جواب لقولك «هل من رجل؟» فتقول : «لا رجل».

** الفرق بين «لا» و «ما» :

الظاهر أن هناك فرقا بينهما فى المعنى والاستعمال ، فإن «لا» جواب لسؤال حاصل أو مقدر ، أما «ما» فهى ردٌّ على قول ، أو ما نزل منزلته من تصحيح ظَنّ ،

---

(١) الزخرف : ٧٦ .

(٢) الصافات : ٤٧ .

قال تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلاَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ (١) فقد ردّ على قولهم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلاثَةٍ ﴾ (٢) . وقال تعالى : ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ﴾ (٣) فهو إعلام للمخاطب بدخول «لا» و «ما» ردٌّ على قول ، أو ظن ، أو ما كان منزلاً هذه المنزلة كما ذكرنا . ويختلفان أيضاً من ناحية الاستعمال فإنه يستطاع نفى الجنس «بما» متصلة بمنفيِّها أو منفصلة عنه ، ولا ينفى الجنس «بلا» نصاً إلا متصلة به ، قال تعالى : ﴿ فَمَا لَنَا مِن شَافِعِينَ ﴾ (٤) . ولا يقال : «لا فى الدار رجلٌ» بالفتح «فما» أوسع استعمالاً فى هذه الناحية ، وذلك لأن «لا» تركبت مع منفيِّها فأصبحتا كالكلمة الواحدة ، ولذلك لا يصح الفصل بينهما ، فإن فصل أهملت وكررت وتخلف التنصيص على الجنس .

** اسم "لا" :

يقسم النحاة اسم «لا» إلى ثلاثة أقسام :

مفرد مثل : «لا رجلَ فى الدار» ، ومضاف مثل : «لا صاحبَ علْمٍ مكروهٌ» وشبيه بالمضاف ، وهو العامل فيما بعده مثل : «لا كريماً أبوه حاضر ، ولا طالعاً جبلاً ظاهر» . والمفرد مبنى على ما ينصب به ، والمضاف والشبيه به منصوبان ، فرجلَ فى المفرد مبنى على الفتح ، وتقول فى المثنى : «لا رجلين» مبنى على الياء ، و«لا صاحب» : اسم «لا» منصوب ، ومثل ذلك «كريماً وطالعاً» .

ويحذف خبرها كثيراً ، وخاصة إذا كان ظرفاً أو جارا ومجروراً مثل : «لا بأس» ، أى عليك ، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها مع بقائها نصاً فى نفى الجنس ، فإن قدم وجب الإهمال والتكرار .

** العطف على اسم "لا" :

يذكر النحاة أوْجُهًا متعددة فى المعطوف على اسم «لا» ، فهم يجوزون أن تقول : «لا رجلَ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ ، ولا امرأةٌ» بالفتح ، والنصب ، والرفع فى المعطوف مع بناء المعطوف عليه ، وكذلك مع نصب المعطوف عليه تقول : «لا

(١) المائدة : ٧٣ .
(٢) المائدة : ٧٣ .
(٣) محمد : ١٩ .
(٤) الشعراء : ١٠٠ .

غلامَ رجل ولا امرأةَ ولا امرأةً ، ولا امرأةٌ» بالفتح والنصب والرفع كذلك فى المعطوف ، أما إذا كان المعطوف عليه مرفوعا لم يجز النصب فى المعطوف تقول : «لا رجلٌ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ» هذا إذا تكررت «لا» فإذا لم تتكرر لم يجز بناء المعطوف تقول : «لا رجلَ وامرأةٌ وامرأةٌ» بالنصب والرفع فى المعطوف ، ولا يجوز البناء على الفتح .

وقد جاءت الآيات بالأوجه فى قول الله تعالى : ﴿ **مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ** ﴾ (١) برفع المتعاطفين ، وقال : ﴿ **لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ (٢) ، وقال : ﴿ **لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرُ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ** ﴾ (٣) بالرفع أيضاً ، وقال تعالى فى «يونس» : ﴿ **وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ وَلا أَصْغَرَ مِن ذَلِكَ وَلا أَكْبَرَ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ** ﴾ (٤) بالنصب فيهما ، وقال تعالى : ﴿ **فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ** ﴾ (٥) وقرأ أبو عمرو وابن كثير الأولين بالرفع ، والآخر بالنصب (**فَلا رَفَثٌ وَلا فُسُوقٌ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ**) لأنهما حملا الأولين على معنى النَّهى كأنه قيل : فلا يكونن رفث ولا فسوق ، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال كأنه قيل : ولاشك ولا خلاف فى الحج .

والفتح فى المعطوف عليه على أن «لا» عاملة عمل «إنَّ» ، والرفع على أنها عاملة عمل «ليس» ، والفتح فى الثانى على أن «لا» عاملة عمل «إن» واسمها مبنى على الفتح ، والنصب على أنه معطوف على محل اسم «لا» ، والرفع فى المعطوف إما على أنه معطوف على محل «لا» مع اسمها ؛ لأن محلهما الرفع بالابتداء كما قال سيبويه ، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل «ليس» ، أو أن «لا» ملغاة لا عمل لها .

** نعت اسم «لا» :

يجوز النحاة فى نعت اسم «لا» إذا كان مبنيا ، وكان النعت مفرداً متصلاً

(١) إبراهيم : ٣١ .
(٢) يونس : ٦٢ .
(٣) سبأ : ٣ .
(٤) يونس : ٦١ .
(٥) البقرة : ١٩٧ .

بالمنعوت ، ثلاثة أوجه : البناء على الفتح ، والنصب، والرفع ، تقول : «لا رجُلَ ظريفَ ، وظريفاً ، وظريفٌ» فإن فصل النعت تعذر بناؤه على الفتح ، وجاز الرفع والنصب تقول : «لا رجل فيها ظريفاً وظريفٌ» ، وكذلك إذا كان النعت غير مفرد تقول : «لا رجل قبيحاً ، وقبيح فعله عندك» . فإن لم يكن اسم «لا» مبنيا تعذر بناء الصفة أيضاً وجاز في النعت الرفع والنصب فحسب ، تقول : «لا صاحب برٌّ ممقوتاً أو ممقوت» .

وهذه الأوجه : البناء في النعت لأنه مع المنعوت كتركيب «خمسة عشر» والنصب على إتباع النعت لمحل اسم «لا» ، والرفع على إتباعه لمحل «لا» مع اسمها . ويرى صاحب كتاب «معاني النحو» أن النصب فيما يرى على تقدير فعل محذوف «أعني ظريفاً» ، والرفع على تقدير مبتدأ محذوف «هو ظريف» ، والجملة استئنافية أيضاً .

**** لا جَـــرَم :**

قيل : معناه : لابُدَّ ، ولامحالة ، وقيل : معناه : حقّا ، وقيل غير ذلك . وقد ذهب سيبويه إلى أن «لا» «صلة» أي زائدة ، وجرم: فعل ماض ، جاء في الكتاب [1] . وأما قوله تعالى ﴿ **لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ** ﴾ فإن «جرم» عملت فيها ، لأنها فعل ومعناها : لقد حَقَّ أن لهم النار ، ولقد استحق أن لهم النار ، وقول المفسرين : معناها: «حقاً أن لهم النار» يدلك على أنها بمنزلة هذا الفعل إذا مثلت وذهب الخليل إلى «لا» ردٌّ لما قبلها من الكلام ، و«جرم» فعل ماض ، وفي لسان العرب أن «لا» نفي ههنا لما ظنوا أنه ينفعهم فَرَدَّ ذلك عليهم . فقيل : لا ينفعهم ذلك ، ثم ابتدأ فقال : ﴿ **جَرَمَ أَنَّهُمْ فِي الآخِرَةِ هُمُ الأَخْسَرُونَ** ﴾ [2] أي كسب ذلك العمل لهم الخسران .

وعند الفراء أنها بمعنى لابُدَّ ولامحالة ، ثم كثر استعمال العرب إياها حتى صارت بمعنى «حقاً» . ومن الصعب البت بترجيح أحد الأقوال ، إلا أن صاحب كتاب «معاني النحو» يميل لرأي الفراء لجواز فتح همزة إن وكسرها بعد لا

(١) سيبويه : [٤٦٩/١] ومعاني النحو : [٤١٤/١] .

(٢) هود : ٢٢ .

جرم مما يؤيد أنها ليست فعلاً ، وما روى عن العرب من أنهم يقولون «لاَ جُرْمَ» بضم الجيم وهو مصدر ، فجرم أيضاً مصدر ، وورد أنها بمعنى «حقاً» ، وأنها تنزل منزلة اليمين تقول : «لا جرم قد أحسنت» .

**** لاسيَّما :**

تعبير معناه «لا مثل» ؛ لأن «سِيَّ» اسم بمعنى «مثل» ، فقولك : «أحبُّ أصدقائى ولاسيما محمد» معناه «ولا مثل محمد» أى أن محبتك له تفوق محبتك لأصدقائك الآخرين . وقد يقع بعدها الشرط والظرف وغيرهما فتكون بمعنى خصوصاً ، تقول : «إن فلانا كريم ولاسيما إن أتيته صبحاً» ، أى وخصوصا إن أتيته صبحاً . ولا خلاف بين هذا المعنى وما ذكر آنفا فإن معناها ألبتة تخصيص ما بعدها بالأولوية ، وهى مؤلفة من «لا» واسمها ، وخبرها محذوف تقديره موجود .

ويأتى بعدها الاسم مجروراً أو مرفوعاً كما ذكر سيبويه ، تقول :«أحب العلماء ولاسيما محمودٍ ـ محمودٌ» فالجر على أن «ما» زائدة مؤكدة ومحمودٍ مضاف إليه، والرفع على أن «ما» موصولة ، ومحمودٌ خبر لمبتدأ محذوف تقديره «هو محمود» ، والرفع أقوى من الجر ففيه من الأولوية والتفضيل والترجيح ما ليس فى الإضافة المباشرة ؛ لأن المعنى فى الجر «ولا مثل محمود» وفى الرفع «دع ما محمود» .

ويجوز وجه ثالث فى الاسم التالى لسيما ، إذا كان نكرة ، وهو التمييز تقول: «أحب الناس ولاسيما عالماً ـ عالمٍ ـ عالمٌ» فالنكرة والمعرفة يشتركان فى الرفع والجر والنكرة تختص بالنصب .

مع رأى صاحب «تجديد النحو» :

لا يرتضى صاحب «تجديد النحو» ما أجازه النحاة من أوجه فى العطف على اسم «لا» فى مثل : « لا حَوْلَ ولا قُوَّة إلا بالله» من البناء على الفتح والرفع فى المعطوف عليه ، ومن البناء والنصب والرفع فى المعطوف ، ويقول : إذا عرفنا أن الاسمين مبنيان على الفتح فى اللغة اليومية ، وعلى ألسنة العوام ، وضح لنا فساد الأوجه الأربعة المغايرة ، وأنه ينبغى ألا يذكر مع العبارة إلا وجه بناء الاسمين على

أن «لا» الأولى والثانية جميعاً نافيتان للجنس ، كما أنه لم يرتَض ما أجازه النحاة فى نعْت اسم «لا» من النصب ، والرفع ، والبناء ، ويرى الاكتفاء بحالة النصب وكذلك مع بقية التوابع من عطف وتوكيد وبدل جريانا مع ظاهر اللفظ دون عنت ، كما يرى أن النحاة تكلفوا فى إعراب صيغة «لاسيما» حيث استخلص من الآراء أن ما بعد «لاسيما» يمكن أن يكون مجروراً ، أو منصوباً ، أو مرفوعاً ، ويقول : وإذن ففيم كل هذا العناء فى الإعراب؟

وقد أبدى مجمع اللغة العربية رأيه فى «لاسيما» وأنها أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى ، وإذا كان ما بعدها اسما مفردا جاز رفعه ونصبه وجره كقولك : «أحب الفاكهة لاسيَّما التفاحِ» ، وإليك نص القرار :

قرار مجمع اللغة العربية فى «لاسيَّما» :

درست لجنة الأصول «لاسيما» ورأت أن النحاة توسعوا فى إعرابها وتكلفوا فى توجيهها ، فقال أبو على الفارسى فى نحو : «أحب الفاكهة لاسيما التفاح» . إن «سىّ» حال ، وقال ابن هشام : «لا» نافية للجنس ، و«سىّ» اسمها ، و«ما» زائدة، والتفاح مضاف إلى «سىّ» أو مرفوع وهو خبر لمضمر محذوف ، و«ما» موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وجوز بعضهم نصب ما بعدها وأعربه مستثنى .

وواضح أن «لاسيما» أداة لا تحتاج إلى إعراب ، وهى أداة للتخصيص ، وما بعدها لا يحتاج إلى إعراب ؛ لأنه يجوز فيه الرفع والنصب والجر ، ولهذا ينبغى أن يعفى الناشئة من إعرابها هى وما يليها مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً . وانتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«لاسيما» أداة للمخالفة فى الحكم بترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى ، وإذا كان ما بعدها اسما مفرداً جاز رفعه ونصبه وجره ،كقولك : «أحب الفاكهة لاسيما التفاح» بضم الحاء وفتحها وكسرها . عرض القرار على المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٨) وبعد مناقشة فيه رأى أن يعدل ليكون : «لاسيما» أداة لترجيح ما بعدها على ما قبلها فى المعنى .... إلخ . ثم وافق المؤتمر على مقترح المجلس فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر (١٩٧٩/٣/٦) [١] .

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية [٢٩٥] .

وأؤيد هذا القرار لما نلمسه من صعوبة فى توصيل إعراب «لاسيما» وما بعدها للناشئة ، والقلة هم الذين يصل إليهم هذا الإعراب المتكلف .

** «لا» فى محدث الاستعمال ، ورأى المجمع فيها :

قدم د/ محمد حسن عبد العزيز الخبير بلجنة الأصول مذكرة بعنوان «لا المعترضة بين الصفة والموصوف» ومن الأمثلة التى ذكرها لورود «لا» مقحمة بين متضامين :

١ـ كان عملا لا أخلاقياً .

٢ـ هذا تصرف لا إنسانى .

٣ـ يهيم فى ملكوته مزوداً بصبر لا نهائى .

وليست هذه الأمثلة من صور «لا» المأثورة فى العربية التى ترد فيها معترضة بين الجار والمجرور ، أو بين الناصب والمنصوب ، أو بين الجازم والمجزوم .

ويرى د/محمد حسن إجازة هذه الصورة من صور «لا» وأن تضم إلى صور «لا» المعروفة فى العربية ؛ دفعا للحرج الذى يواجه الكتاب المتحدثين حين يترددون بين الإتباع ، وهو غير مقرر عند النحاة ، وبين الجر أبدا ، وهو غير متفق عليه بينهم .

قدم د/ شوقى ضيف مذكرتين : الأولى بعنوان «لا النافية غير العاملة» يسوغ فيها التعبيرات العصرية : هذا الاتجاه لا أخلاقى ، هذا العمل لا إنسانى ، تحدث لا شعوريا ، استناداً لمذهب المبرد . وتعرب «لا» نافية وما بعدها بحسب موقعه من الإعراب . والثانية بعنوان «اللاأدرية ، والماصدق» يرى فيها تسويغ الصيغتين على اعتبار أن الأسلاف جعلوا من «لا» النافية وما بعدها كلمة واحدة واستحدثوا منها مصدراً صناعياً مثلما فعلوا بما الاستفهامية ، وما يليها من ضمير يسأل به عن كُنْه الشيء وحقيقته فقالوا : ماهية الشيء . فالصيغة الأولى «اللاأدرية» لا النافية والفعل المضارع أدرى ، ثم نحت مصدر صناعى وأضيف إليه أداة التعريف دلالة على هذه الجماعة المتوقفة عن إبداء الآراء والأحكام ، والصيغة الثانية «اللامتناهى» دخلت فيها أداة التعريف على صفة منفية بلا .

قدم أ/محمد شوقى أمين مذكرة بعنوان «لا» فى محدث الاستعمال يرى فيها أن تخريج د/شوقى لنحو قولهم : «هذا عمل لا إنسانى» لا يجزئ فى مثل قولهم «اللاإنسانى» لأنه قائم على أن «لا» مفردة لا تلحقها أداة التعريف ، واستند فى إجازة مثل قولهم : «اللامعقول» إلى قرارات مجمعية ثلاثة ، ينص أولها على جواز دخول «أل» على حروف النفى المتصل بالاسم واستعماله فى لغة العلم مثل «اللاهوائى» . ثانيها : فى ترجمة المصدر الأجنبى الذى يدل على معنى النفى توضع كلمة «لا» النافية مركبة مع الكلمة المطلوبة فيقال مثلاً : «اللاجفنى ، واللامقلة» . وثالثها : يجوز استعمال «لا» مع الاسم المفرد إذا وافق هذا الاستعمال الذوق ولم ينفر منه السمع .

قدم د/تمام حسان مذكرة بعنوان «كلمة فى موقع «لا» فى الاستعمال المحدث» يرى فيها :

– أن وظيفة النفى ما تزال قائمة بالنسبة لـ «لا» فى نحو قولهم : «اللامعقول واللانهائى» .

– أن «لا» ألغيت نحوياً ، وربما كان إلغاؤها بسبب التركيب تطبيقاً للقاعدة القائلة : إذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفرداً .

– أن شدة ارتباط «لا» بما بعدها صحح أن تدخل أداة التعريف عليهما معا. ويقترح د/ تمام حسان الاعتراف بأن «لا» وما دخلت عليه مركب يمكن أن نطلق عليه المركب المنفى ، وإن كان مخالفاً لكل أنواع المركبات .

وبعد الدراسة والمناقشة انتهت اللجنة إلى القرار الآتى :

«يجرى فى الاستعمال المعاصر مثل قولهم : اللامعقول مذهب من مذاهب الأدب ، كان عملاً لا أخلاقياً ، تصرُّف لا شعورياً . ويجوز فى هذه الأمثلة السابقة وما يشبهها أحد وجهين :

(أ) اعتبار «لا» النافية غير عاملة ، على أن يعرب ما بعدها بحسب موقعه مما قبلها .

(ب) اعتبار «لا» مركبة مع ما بعدها ، ويعرب المركب بحسب موقعه فى

الجملة . وقد سبق أن أصدر المجمع قرارات ثلاثة تجيز استعمال «لا» مركبة مع الاسم المفرد وذلك فى ترجمة المصطلحات العلمية» .

وقد وافق المجلس على هذا القرار فى (د/٤٧ ج/٣٠) ثم المؤتمر فى (د/٤٧ ج/٦ مؤتمر) فى (١٩٨١/٣/٢) [١] .

** ظن وأخواتها :

تدخل «ظن» وأخواتها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين كما هو رأى الجمهور ، تقول : «ظننت عليا أخاك» فعليا : مفعول أول منصوب ، وأخاك : مفعول ثان ومضاف. وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر مثل «حسب عبدالله زيداً بكراً» ، وهذا المثال يرد على القائلين بأن المنصوب الثانى حال ، إذ لا يمكن أن يكون «بكراً» حالاً .

ويقسم النحاة هذه الأفعال إلى قسمين :

١ـ أفعال قلوب ، وهى : إما أن تدل على اليقين نحو «عَلِمَ ، ورأى ، ووجد ، ودَرى» ، وإما أن تدل على الرجحان نحو «ظن ، وخال ، وحسب ، وزعم» ، وسميت بهذا الاسم لأنها أفعال قلبية باطنة ، لا ظاهرة حسية مثل «ضرب» .

٢ـ أفعال التحويل أو التصيير ، وهى : «جعل ، واتَّخذ ، وتخذ ، وترك ، ووهب ، وصيَّر» .

معانيها : تفيد «**عَلِمَ**» اليقين ، وقد تأتى للرجحان ، قال تعالى : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلاَ تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ** ﴾ [٢] ، وتأتى بمعنى «عرف» فتنصب مفعولاً واحداً ، قال تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ** ﴾ [٣] ، وقيل : ليس معناه عرفتم لأن بينهم قرونا ، بل علمتم أمرهم وحالهم ، و«**درى**» بمعنى «علم» ، قال تعالى : ﴿ **وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُمْ** ﴾ [٤] وقد ورد هذا الفعل فى القرآن فى اثنى عشر موطنا ولم ينصب مفعولاً حيث جاء معلقاً ، والدراية بعد الجهل بالشيء ، ولذا لا تستعمل فى حق الله ،

---

(١) راجع فى أصول اللغة (١٤٤/٣ ، ١٤٥) .
(٢) الممتحنة : ١٠ .
(٣) البقرة : ٦٥ .
(٤) الأحقاف : ٩ .

و«علم» أعمّ من ذلك ، ولذا لا يحسن إبدال فعل الدراية بفعل العلم فى مواطن مثل : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ ﴾ (١) .

و «تعلَّمْ» بمعنى «اعلم» وليس أمرا للفعل «تَعَلَّمَ» ، وهو لا يتصرف ، فهناك فرق بين الفعلين تقول : «تعلَّم النحو» فيكون المعنى : خذ بأسباب العلم ، وتقول : «تعلَّمْ أن الله قادر» فيكون المعنى : اعْلم أن الله قادر ، وتلك التى من أخوات ظَنَّ ، و«وجد» بمعنى «عَلِم» ، قال تعالى : ﴿ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾ (٢) ، و«رأى» بمعنى «عَلِم» أيضاً تقول: «رأيت الحق منتصراً» ، فإن كانت بصرية تعدت إلى فعل واحد مثل: «رأيت محمداً» ، أما «رأى» الحلمية فهى كالقلبية تتعدى إلى مفعولين ، قال تعالى : ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (٣) وتأتى بمعنى «ظن» ، قال تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا * وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ (٤) أى يظنون البعث بعيداً ، وقيل : إنها بمعناها فى الآية لأن رأيهم ضال ، أما الحقيقة فهى بخلاف اعتقادهم .

وألم تر؟ استعملت بمعنيين : أحدهما : السؤال عن الرؤية البصرية أو القلبية مثل : «ألم تر محمدا اليوم؟ ، ألم تر الأمر كما رأيناه؟» ، والآخر بمعنى : ألم تعلم ، قال تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ ﴾ (٥) ، وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الْأَرْضِ ﴾ (٦) ، ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ (٧) ألم تعلم ، ألم ينته علمك إلى هؤلاء؟ ففيه تنبيه المخاطب مع التعجب من الشىء ، أما أرأيت ، فهى بصرية أو قلبية ، كما تكون بمعنى أخبرنى ، قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ﴾ (٨) وقد يؤتى بالكاف بعد التاء فيقال : «أرأيتك» .

وللفعل معنيان : أحدهما : أن يسأل الرجلُ الرجلَ «أرأيتَ محمداً بعينك» فهذه مهموزة ، فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت : «أرأيتك على غير هذه الحال» ، يريد : هل رأيت نفسك على غير هذه الحالة . والآخر : أن يكون بمعنى أخبرنى ، إلا أن الكاف زيدت للتوكيد للخطاب ، قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ

(١) معانى النحو باب ظن (٢ / ٤٢٧) .
(٢) الأعراف : ١٠٢ .
(٣) يوسف : ٣٦ .
(٤) المعارج : ٦ ، ٧ .
(٥) النحل : ٧٩ .
(٦) الشعراء : ١٧ .
(٧) الفيل : ١ .
(٨) الأنعام : ٤٦ .

أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾ (١) .

و «**ظَـنّ**» تفيد التردد الراجح بين طرفى الاعتقاد غير الجازم . قال تعالى : ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ (٢) . و «**حسب**» يراد به الاعتقاد الراجح ومعناه الظن عند النحاة ، قال تعالى : ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ (٣) وقد يستعمل لليقين قليلاً كقوله :

حَسِبْتُ التُّقَى والجُودَ خيْرَ تجارةٍ رَبَاحاً إذا مَا المَـرْءُ أَصبحَ ثَـاقِـلا

وليس مطابقاً للظن تماماً فالحسبان قائم على الحساب والنظر العقلى ، والظن يدخل الذهن ويلابسه لأدنى سبب ، فلا يحسن وضع «ظن» مكان «حسب» والعكس . و«**خال**» يراد به الاعتقاد الراجح ، وليس بمعنى «الظن» تماماً ؛ لأنها مشتقة من الخيال فقولك : «خلْتُ محمداً أخاكَ» معناه أن هذا ما فى خيالى ، أو هذا ما يخيل إلىَّ ، وهى أضعفَ فى الرجحان من «حَسِبَ» لأن هذه من الحسبان الذى فيه معنى الحساب كما سبق . و«**زعم**» الزعم قَولٌ غير مستند إلى وثوق . وأكثر ما يقع الزعم على الباطل ، قال تعالى : ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا﴾ (٤) . و«**عَـدَّ**» منقول من «عدَّ» المحسوس الذى هو بمعنى الإحصاء ، قال تعالى : ﴿وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لا تُحْصُوهَا﴾ (٥) إلى الفعل القلبى بمعنى «ظن» «كنت أعده فقيراً» ، أى كنتُ أحصيه فى جملة الفقراء .

و«**حجا**» وهو مأخوذ من «الحجا» ، وهو العقل والفطنة ، تقول : «حجوتك منجدا» أى هذا ما هدانى إليه عقلى ، فقد يكون صحيحاً أو غير صحيح ، فهو بمعنى «ظن» . و «**هَبْ**» بمعنى احسَبْ وظُنّ، تقول : «هَبْنِى فعلت هذا الأمر» ، أى احسبنى واعددنى ، وهو غير «هَبْ» الذى ماضيه «وهَبَ» من الهِبَة . و«**تقول**» قد يراد بالجملة بعدها لفظها فتسمى محكية : «قال محمد خالدٌ مسافر» . أما إذا أريد بها معناها فيكون القول بمعنى «الظن» ويصبح فعل القول قلبياً فينصب ما بعدها من مبتدأ وخبر مثل : «قلت خالداً مسافراً» بمعنى «ظننت خالداً مسافراً» عند من يجيز ذلك .

---

(١) الأنعام : ٤٧ .
(٢) الجاثية : ٣٢ .
(٣) البقرة : ٢٧٣ .
(٤) التغابن : ٧ .
(٥) النحل : ١٨ .

وعامة العرب لهم شروط فى إجراء القول مجرى الظن : أن يكون مضارعاً وللمخاطب ، ومسبوقاً باستفهام ، ولا يفصل بين الاستفهام والقول بفاصل مثل : «أتقول خالداً مسافراً؟» ومذهب سليم يجرونه مطلقاً من غير شروط ، وعلى كل فلابدَّ من النظر إلى المعنى . و «**جعل**» للتحويل والتصيير . قال تعالى : ﴿ **وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا** ﴾ (١) كما تأتى قلبية ، قال تعالى : ﴿ **وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا** ﴾ (٢) ، أى ظنوهم واعتقدوهم . و «**اتَّخذ ، وتَخذ**» وهما للتحويل والتصيير ، قال تعالى : ﴿ **اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً** ﴾ (٣) وقرئ : (لَتَخِذْتَ عليه أجرا) (٤) و «**تَرَكَ**» بمعنى طرح وخلّى . ضمن معنى «صار» فتعدى لاثنين ، قال تعالى: ﴿ **وَنَتْرُكُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ** ﴾ (٥) و«**ردَّ**» بمعنى صرف الشيء ورجعه إليه ، تقول : «رددت الصبى إلى أهله» ثم ضمن معنى التصيير ، قال الشاعر :

رَمَى الحَدْثانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بمقدارٍ سَمَدْنَ لهُ سُمُودَا

فَرُدَّ شُعورَهُنَّ السودَ بيضًا ... ورُدَّ وجوهَهن البيضَ سُودَا

أى أن حوادث الدهر ونوازله صيرت شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سُوداً من شدة اللَّطم . وشعور : مفعول أول ، وبيضاً : مفعول ثان ، وكذلك وجوههن سوداً . و «**وهَب**» أصله من الهبة ، ثم ضمن معنى التصيير مثل : «وهبنى الله فداك» أى جعله فداء محبوب لديه ، وهو بمنزلة الهبة ، فدعا لنفسه أن يجعله الله فداء له ، وهو بهذا المعنى لازم المعنى لجريانه كالمثل .

** الإلغاء والتعليق :

الإلغاء : هو ترك العمل لفظاً ومعنى ، لا لمانع مثل : «محمد ظننت ناجح» فلا عمل «لظننت» فى « محمد ناجح» لالفظاً ولا معنى ، ويختص الإلغاء بالأفعال القلبية المتصرفة وهي : «رأى ، وعلم ، ووجد ، ودرى ، وخال ، وظن، وحسب ، وزعم ، وعدَّ ، وحجا ، وجعل» ، أمّا «هَبْ وتَعَلَّم» وكذلك أفعال التحويل فلا يكون فيها إلغاء ولا تعليق .

(١) الفرقان : ٢٣ .
(٢) الزخرف : ١٩ .
(٣) المنافقون : ٢ .
(٤) الكهف : ٧٧ .
(٥) البقرة : ١٧ .

ويجوز الإلغاء إذا وقعت وسطاً كالمثال السابق ، وقيل : الإعمال والإلغاء سيَّان ، وقيل : الإعمال أحسن . وإذا تأخرت هذه الأفعال سواء منها الماضى أو المضارع فالإلغاء أحسن ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين فلا تقول : «ظننت محمدٌ ناجح» ، وجوَّزه الكوفيون فتقول : «محمدا ناجحاً ظننت ، محمداً ناجح ظننت ، محمداً ظننت ناجحاً ، ومحمد ظننت ناجح ، وظننت محمدٌ ناجح» عند الكوفيين «وظننت محمداً ناجحاً» وجوباً عند البصريين بالإعمال لتقدم الفعل .

والتعليق : إبطال العمل لفظاً ، لا محلاً ؛ لمجئ ما له صدر الكلام بعده «كما» النافية ، ولام الابتداء والاستفهام . تقول : «علمت ما محمد مسافر ، وعلمت لمحمد مسافر ، وعلمت أيهم أبوك» والمعنى مع التعليق متصل بعضه ببعض بين الفعل وما بعد أدوات التعليق . قال تعالى : ﴿ **فَضَرَبْنَا عَلَىٰ آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا * ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا** ﴾ (١) فنعلم علقت بأىّ ولا قطع بينهما ، بل أىّ متعلقة بنعلم متأخرة عنها فى المعنى؛ لأنه أنَامَهم ، ثم بعثهم لعلَّة ، وهى : أن يعلم وماذا يعلم؟ يعلم شيئاً خاصًّا وهو : من منهم أحصى أمَدًا لمَا لَبثوا؟ والتعليق واجب بعد «ما ، وإن ، ولا النافية» وكذلك «لام الابتداء ، ولام القسم» عند ابن مالك وابنه ، وابن هشام ، واستشهدوا بقول الله : ﴿ **وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ** ﴾ (٢) والاستفهام مثل : «علمت هل محمد ناجح أم علىّ؟» .

** العطف على الجملة المعلقة :

يجوز العطف على محل الجملة المعلقة فتقول : «ظننتُ لمحمد مسافر وعليا حاضراً» ، كما يجوز العطف مراعاة للفظ تقول : «ظننتُ لمحمد مسافر وعلىٌّ حاضر» والفرق بين الجملتين أنك إذا عطفت بالرفع كان المعنى على تقدير اللام، فتكون بمنزلة ما قبلها فى التوكيد ، وإذا نصبتَ لم يكن المعنى على تقدير اللام . فكانت الجملة المعطوفة غير مؤكدة ، وكذلك فى الاستفهام .

---

(١) الكهف : ١١ ، ١٢ .

(٢) البقرة : ١٠٢ .

** الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر :

وسماه سيبويه : هذا باب الفاعل الذى يتعدَّاه فعله إلى مفعولين . فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى ، كما تعدى الأول وذلك قولك : «أعطى عبدالله زيداً درهماً...» [1] وسماه المبرد : هذا باب الفعل الذى يتعدَّى الفاعلَ إلى مفعولين . ولك أن تقتصر على أحدهما إن شئت. وذلك قولك : «أعطيت زيداً درهماً ، وكسوت زيداً ثوباً» ، وما أشبهه ؛ لأنك إن شئت قلت :كسوت زيداً ، وأعطيت زيداً ، ولم تذكر المفعول الثانى» [2] .

ومن هذه الأفعال : كسا ، وألبس ، وأعطى ، ومنح ، ومنع ، وسأل ، تقول: «كسا الربيعُ الشجرَ خضرةً» فالربيع : فاعلٍ ، والشجر : مفعول به أول ، وخضرةً : مفعول به ثان ، ومثل ذلك : «ألبس الربيع الأرضَ حلَّةً مزخرفة وأعطى النسيمَ عبيراً ، ومنح الجوَّ رقَّةً وصفاءً» ، وتقول : «لا يمنع الكريمُ المحتاجَ خيراً» و «أسأل الله العون والعافيةَ والتوفيق» ، أما ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر من أفعال فقد سبق فى «ظن» وأخواتها .

** الذكر والحذف :

يجوز بلا قرينة حذف المفعولين فى باب «أعطى» ، تقول : «محمد يعطى ويكسو» إذ يستفاد فائدة من دون المفعولين بخلاف مفعولى «ظن وعلم» فلا يجوز الحذف بلا دليل لعدم الفائدة ، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو فى الأغلب من علم أو ظن . فلا فائدة فى الأفعال من غير المفعولين، وأما مع القرينة فيجوز الحذف ؛ ولذا وجب ذكر المفعولين فى قول الله : ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ** ﴾ [3] وفى الحذف يقول تعالى : ﴿ **أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ** ﴾ [4] أى تزعمونهم شركائى ، وكذلك حذف أحد المفعولين مثل : «هل ظننتَ أحداً قائماً؟» فتقول : «ظننتُ محمداً» لوجود دليل الحذف من السؤال .

---

(١) سيبويه (١٦/١) .

(٢) المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد (٩٣/٣) .

(٣) الممتحنة : ١٠ .

(٤) القصص : ٧٤ .

**** أعلـــم وأرى :**

ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل سبعة ذكرها ابن مالك ،وهى : «أعلم ، وأرى ، ونبّـأ ، وأخبر ، وحدَّث ، وأنبأ ، وخبَّر» وقد نقلت الهمزة «عَلِم ، ورأى» من نصب مفعولين إلى ثلاثة مفاعيل مثل : «أَعْلمْتُ محمداً عليًا مسافراً» والمفعول الثالث كان فاعلاً فى «علم ورأى» ، ومثلهما : «نبّـأْتُ محمداً عمراً قائماً ، وحدثْتُ محمداً بكراً مقيماً ، وأنبأْتُ عبدالله خالداً مسافراً» فجاء الفعل ثم الفاعل وبعده المفعول الأول فالثانى فالثالث ، وما ثبت «لعَلِمَ ورأى» من مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ومن جواز الإلغاء والتعليق ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما بدليل يثبت للمفعول الثانى والثالث فى «أعلم وأرى» .

مـع كتـاب «تجديد النحو» :

يقول المؤلف : أقام النحاة باب «ظن وأخواتها» على أن هذه الأفعال مثل «كان وأخواتها» داخلة على جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر فجعلتهما مفعولين ، وقد أنكر ذلك السُّهَيْلى شارح السيرة النبوية ، وهو من أعلام النحاة فى الأندلس فقال ، كما جاء فى كتاب «الهمع للسيوطى» : إن «ظن وأخواتها» بمنزلة «أعطيت» فى أنها استعْملت مع مفعوليها ابتداء . وقال : «إنما حمل النحاة على القول بأن مفعوليها أصلهما مبتدأ وخبر أنهم رأوا أن هذه الأفعال يجوز أن تحذف فيتكون من مفعوليها مبتدأ وخبر ، وهذا باطل بدليل أنك تقول: «ظننت محمداً عمراً» ولا يجوز «محمد عمرو» إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع «ظننت» . وواضح أن باب «ظن» بذلك أصبح متداعيا ، ولم تعد هناك حاجة لفتح باب له فى النحو ، فأفعاله لا تعدو نظائرها مما يتعدى إلى مفعولين ، وليس من بابها مثل «أعطى ، وكسا» وقد ضممت أمثلة الباب إلى باب «المفعول به» . وهكذا يرى فى باب «أعلم وأرى» قياساً على باب «ظن وأخواتها» .

رأى مجمع اللغة العربية فى هذا المقترح :

درست لجنة الأصول مقترح د/شوقى ضيف بشأن إلغاء باب «ظن وأخواتها» وباب «أعلم وأخواتها» ، ولما كان السهيلى قد أنكر ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن ظن وأخواتها من الأفعال الناسخة للابتداء ، فتجعل المبتدأ مفعولا به أولاً والخبر

مفعولا به ثانياً ، وقال : إنها بمنزلة أعطى فى أنها استعملت مع مفعوليها ابتداء ، فاقترحت اللجنة وضع باب ظن وأعلم وأرى فى باب الفعل المتعدى على أن يكون ذلك خاصاً بكتب الناشئة ، ثم وافق المجلس فى (د/٣٥ ج/٢٦) على رأى اللجنة وأقره بعد ذلك المؤتمر [١] وأرى أن فى هذا القرار تيسيراً على الناشئة من الدارسين .

**** الجملة الفعلية :**

هى التى تبتدئ بفعل ماض أو مضارع أو أمر مثل : «كتب محمدٌ ، ويكتب ، واكتب» ويلى الفعل دائماً فاعل مرفوع ، وإذا حذف الفاعل قام مقامه نائب فاعل ، وقد يلى الاسم المرفوع اسم منصوب ، وله أشكال كثيرة فى المفعولات أو الحال ، أو مستثنى ، وقد يلى المفعول تمييز ، قال تعالى : ﴿ **وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا** ﴾ [٢] ، وقد تلى الفاعل جملة تصفه مثل : «سألنى طالب أعرفه» فجملة «أعرفه» صفة لطالب ، وقد يكون الفاعل المرفوع اسما موصولاً مثل : «جاء الذى نجح» فالذى فاعل محله الرفع ، وجملة «نجح» صلة الذى ، وقد يكون الفاعل مصدراً مؤولا مثل : «جاءنى أنك ناجح» «فأنّ» وما بعدها فى تأويل مصدر فاعل محله الرفع تقديره : نجاحك ، كما أنه قد يدخل على الاسم المرفوع حرف جر زائد ﴿ **وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا** ﴾ [٣] فلفظ الجلالة فاعل مجرور لفظاً بالباء ، كما يدخل حرف الجر الزائد على المنصوبات مثل : «لا تصغّر من شأن متعلم» فشأن مفعول منصوب محلا مجرور لفظاً ، ومثل ذلك خبر ليس ﴿ **أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ** ﴾ [٤] «فكاف» مجرور لفظاً منصوب محلا وحذفت الياء وعوض عنها بالتنوين ، والأصل «كافيا» ، وتدخل على الفعل حروف مختلفة للاستفهام أو النفى أو الشرط أو الاستقبال ، ولا يؤثر ذلك فى طبيعة الجملة مثل : «هل نجح محمد؟ ما رسب محمد ، سأقوم معك، قد يقوم المعلم» .

---

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (٢٨١) .
(٢) القمر : ١٢ .
(٣) الفتح : ٢٨ .
(٤) الزمر : ٣٦ .

**** الفعل وأحكامه :**

١ـ معرب ومبنى : ينقسم الفعل إلى معرب ، ومبنى ، فالماضى والأمر مبنيان؛ لأنهما يلزمان حالة واحدة ، إذ الأصل فى الماضى أن يكون مفتوحاً مثل : «ذهب» ومع واو الجماعة يبنى على الضم لمناسبة الواو مثل: «ذهبوا» ، وعلى السكون مع تاء الفاعل مثل : «ذهبتْ» ، ومع نون النسوة مثل : «الطالبات ذهبْن» ، والأصل فى الأمر أن يكون ساكناً مثل : «اكتبْ» ، ويبنى على حذف حرف العلة فى المعتل «اسْعَ» ، وعلى حذف النون فى الأفعال الخمسة «اسعيا واسعوا» . أما المضارع فمعرب إذ تظهر عيه حركة الضمة فى حالة إفراده مثل : «يحاضر» وتخلف الضمة حركة الفتح مع النواصب مثل : «لن يحاضرَ» ، ويخلف الحركتين السكون مع أدوات الجزم : «لم يحاضرْ» ، وهكذا يخضع المضارع لحركات هى الضمة والفتحة والسكون ، وهو مبنى على السكون مع نون النسوة مثل : «يكتبْن» ، وعلى الفتح مع نون التوكيد مثل : «لتذاكرنَّ» . والبناء طارئ إذ الأصل الإعراب .

٢ـ مجرد ومزيد : كما ينقسم الفعل إلى مجرد ، ومزيد ، والمجرد حروفه أصلية ، وهو ثلاثى أو رباعى ، والثلاثى هو الأكثر دورانا فى اللغة ، وهو إما مفتوح الحرف الأوسط ، وإما مضمومه ، وإما مكسوره ، ويشتق منه المضارع بزيادة أحد حروف المضارعة فى أوله ، وهى التى جمعت فى قولهم : «أنيت» ، وهو مفتوح الحرف الأوسط ، أو مكسوره ، أو مضمومه ، والأمر يأتى بحذف حرف المضارعة ، وتزاد ألف الوصل للنطق بالساكن فى غير الرباعى مثل : «اكتب ، استقم ، انطلق» ، أما الرباعى فيأتى فى أوله همزة قطع مثل : «أكْرِمْ أباكَ» ، والمزيد : ما زيد فيه حرف أو حرفان أو ثلاثة على الثلاثى المجرد ، وحرفان أو حرف على الرباعى المجرد ؛ لأن الفعل لا يزيد على ستة أحرف .

٣ ـ صحيح ومعتل : كما ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتل . والصحيح : ما خلت حروفه الأصلية من حروف اللين ، وهى الألف والواو والياء مثل : «سمع» ، والمعتل : ما كان فيه حرف منها مثل : «وجد» . والصحيح إما مهموز وهو ما كان أحد حروفه همزة ، والمضعف وهو ما تكرر أوسطه مثل : «عدَّ» ، أو مقطعه مثل : «زلزل» . والسالم : ما خلت حروفه من الهمز والتضعيف . والمعتل الأول يسمى:

مثالاً مثل : «وزن» ، والمعتل الوسط يسمى أجوفا مثل : «قال» ، والمعتل الآخر يسمى ناقصا مثل : «رمى» ، والمعتل الأول والآخر يسمى لفيفا مفروقا مثل : «وفى» والمعتل الآخر والوسط يسمى لفيفا مقرونا مثل : «نوى» .

٤ ـ متصرف وجامد : وينقسم الفعل إلى متصرف ، وهو الكثير ، ومنه الماضي والمضارع والأمر ، والجامد ، وهو قليل ، ومنه الماضى فقط مثل : «نعم ، وبئس ، وليس ، وعسى» ، ومنه المضارع : «يدع ويذر» فلم يأت منها ماض ، ومن الأمر الجامد : «هب وهات» فلم يأت منهما الماضى أو المضارع .

٥ـ متعد ولازم : وينقسم الفعل إلى متعدّ لا يكتفى بفاعل ، بل يأتى بعده مفعول به مثل : «فهمت الدرس» ، واللازم : ما لا ينصب مفعولا به ، وهو فى السّجايا [1] مثل : «شرف ، وكرم» ، ويمكن تحويل اللازم إلى متعد بزيادة الهمزة، أو الألف مثل : «باعد» ، أو التضعيف مثل : «شرّف» .

**** الفاعـــل :**

هو الركن الثانى فى الجملة الفعلية ، ويأتى بعد الفعل مرفوعا ، وهو إما يقع منه ، وإما يقوم به مثل : «جاء محمد ، ومرض خالد» فمحمد وقع منه المجئ ، وخالد قام به المرض . ويكون مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالماً أو مؤنث سالماً أو تكسير مثل : «حضر محمد والمحمدان والمحمدون ، والفاطمات والرجال» ويبقى الفعل على حالة واحدة مع الفاعل السابق، إلا أن هناك لغة من لغات العرب تثبت علامة تدل على التثنية والجمع مع الفعل فتقول : «قابلونى الطلاب ، ويقابلونى الطلاب ، وقاما الطالبان ، وقمن الهندات» فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع ، كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفاً تدل على التأنيث ، والاسم الذى بعد المذكور فاعل مرفوع به .

هل يتقدم الفاعل ؟ ويشترط جمهور النحاة أن يكون الفاعل متأخراً ، ولا يصح تقديمه على عامله ، فإذا تقدّم كان مبتدأ مثل : «خالد حضر» وأجاز الكوفيون تقديمه ، فخالد ـ عندهم فى المثال السابق ـ فاعل .

---

(١) السجايا : أى الطبيعة .

حذف الفعل : والأصل أن يذكر الفعل ، وقد يضمر إذا دلت عليه القرينة ، قال تعالى : ﴿ **وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ** ﴾ (١) فلفظ الجلالة فاعل لفعل محذوف تقديره : خلقهن . وفى قراءة من قرأ : (**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ**) (٢) بفتح الباء فى يسبح . إذ يقدرون فعلا يدل عليه الأول كأنه قيل : من يسبحه؟ فقيل : يسبحه رجال ، فهو فاعل لفعل محذوف، وجعل منه جمهور النحاة قوله تعالى : ﴿ **إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ** ﴾ (٣) وقوله : ﴿ **وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ** ﴾ (٤) فهم يرون أن الفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور ، والتقدير : «إذا انشقت السماء انشقت ، وإن استجارك أحد استجارك» .

** تقديم المفعول على الفاعل :

يدور هذا التقديم على الاهتمام والعناية كسائر مواطن التقديم ، قال تعالى : ﴿ **إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ** ﴾ (٥) فهنا قدّم المفعول وهو القوم على الفاعل «قَرْح» لأن الذى يعنى المسلمين هنا والمهم عندهم : مَنْ أصاب القرح؟ فقدم القوم ؛ لأن إصابة العدو هو الذى يواسى المسلمين ويخفف عنهم الحزن .

وكقول الله : ﴿ **وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ** ﴾ (٦) فقدم المفعول به «الذين كفروا» على الفاعل وهو «الملائكة» ؛ لأن الغرض بيان احتضار الكافر وأنه ليس كالمؤمن ، ويجب تقديم المفعول به المحصور مثل : «ما ضرب إلا عَمْراً زيدٌ» ، كما يجب تقديمه على الفعل إذا كان المفعول اسم شرط مثل : «أيّاً تكْرِمْ أكرِمْ» ، أو اسم استفهام : «أىَّ رجل أكرمْت؟» فأىّ مفعول به مقدم . أو كان ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله ،كقول الله : ﴿ **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ (٧) فلو أخره لكان «نعبدك» .

---

(١) الزمر : ٣٨ .
(٢) النور : ٣٦ ، ٣٧ .
(٣) الانشقاق : ١ .
(٤) التوبة : ٦ .
(٥) آل عمران : ١٤٠ .
(٦) الأنفال : ٥٠ .
(٧) الفاتحة : ٥ .

** تذكير الفعل وتأنيثه :

يذكر النحاة أن تاء التأنيث تلزم الفعل فى موضعين : أحدهما : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ، سواء أكان المؤنث حقيقياً أم مجازياً مثل: «هند قامت، والشمس طلعت» ، والآخر : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث غير مفصول من الفعل مثل : «قامت هند» ، أما المجازى التأنيث فلا تلزمه التاء مثل : «طلعت الشمس وطلع الشمس» ، فإن فصل بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقى بغير «إلا» جاز إثبات التاء وحذفها والأجود الإثبات مثل : «أتى خالدا فاطمة» والأجود : «أتت» ، فإن كان الفصل «بإلا» لم يجز إثبات التاء «ما قام إلا فاطمة». وأما بالنسبة للجمع فالمذكر السالم يكون الفعل معه كالمفرد تقول : «حضر المحمدون» ، وما عدا هذا الجمع فيجوز فيه إثبات التاء وحذفها ، قال تعالى : ﴿ **قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا** ﴾ (١) ، ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ** ﴾ (٢) وإثبات التاء وحذفها يقرره المعنى ، فمرة التأنيث أجود ، ومرة التذكير أجود بحسب القصد والسياق ، طال الفصل أم قصر ، فقد تقصد باللفظ المؤنث معنى مذكرا فتذكر الفعل له ، وقد تقصد باللفظ المذكر معنى مؤنثاً فتستعمله استعمال المؤنث حملا على المعنى ، ودليلنا على ذلك كلام الله تعالى ، قال سبحانه : ﴿ **فَمَن جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ** ﴾ (٣) وقال : ﴿ **قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ** ﴾ (٤) فذكّر الفعل فى الأولى مع أن الفصل أقل ؛ لأنه بالهاء وحدها ، وأنث فى الثانية مع أنه أكثر ، وقال : ﴿ **مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ** ﴾ (٥) ، وقال: ﴿ **مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ** ﴾ (٦)، وقال: ﴿ **وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ** ﴾ (٧) وقال : ﴿ **وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ** ﴾ (٨) ، وقد جاء فى القرآن تذكير وتأنيث الشفاعة ، والموعظة ، والضلالة ، والعاقبة ، والبينة ، والصيحة ، وهذا ميدان واسع نكتفى بما ذكرناه .

---

(١) الحجرات : ١٤ .
(٢) يوسف : ٣٠ .
(٣) البقرة : ٢٧٥ .
(٤) يونس : ٥٧ .
(٥) النساء : ١٥٣ .
(٦) آل عمران : ١٠٥ .
(٧) هود : ٦٧ .
(٨) هود : ٩٤ .

**** نائب الفاعل :**

قد يترك الفاعل ، ويؤتى بما ينوب عنه لأغراض متعددة ، منها : العلم به ، قال تعالى : ﴿ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (١) ، أو الجهل به مثل : «كسر الباب وسرق المتاع» ، أو للخوف عليه فتستر ذكره مثل : «قتل محمد» وأنت تعلم القاتل ، أو الخوف منه أيضاً ، أو التعظيم مثل : «خلق الخنزير» فلا يذكر اسم الله بجانب ذكر الخنزير ، أو تقصد إبهامه مثل : «تصدق على مسكين» ، أو للتحقير مثل «كنس الشارع» . ويتغير الفعل مع نائب الفاعل بتغيير بعض الحركات ، وذلك بكسر ما قبل آخره وضم كل متحرك قبله وذلك في الماضي مثل : «كتب» ، وأما المضارع فيضم أوله ويفتح ما قبل آخره مثل : «يقرأ ، ويدرس» ولا يصاغ مبنى للمجهول من فعل الأمر ، ولكن يمكن أن يحل محله المضارع المبنى للمجهول مع لام الأمر مثل : «ليقل ما يقال» .

ما ينوب عن الفاعل : يذكر النحاة أنه إذا بنى الفعل المتعدى إلى مفعولين للمجهول . وكان من باب «أعطى» جاز إقامة الأول مقام الفاعل وكذلك الثانى مثل : «منع خالد الخير ، ومنع الخير خالداً» ، إلا إذا حصل لبس فيتعين المفعول الأول مثل «أعطيت زيداً عمراً» فيقال : «أعطى زيد عمرا» ، أما فى باب «ظن» أو باب «أعلم وأرى» فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة المفعول الأول ، ويمتنع الثاني أو الثالث ، تقول : «ظن محمد قائماً» فمحمد : نائب فاعل ، ولا تقول : «ظن محمداً قائم» . كما ينوب المصدر المتصرف والظرف المختص والجار والمجرور ، تقول : «صيم رمضان وجلس فى الدار» ، فإن كان هناك مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور ، فالذى عليه جمهور النحاة أنه يتعين إقامة المفعول به مقام الفاعل مثل : «ضرب خالد ضرباً شديداً يوم الجمعة» ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده ، ودليلهم قراءة أبى جعفر : (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) (٢) ببناء الفعل للمجهول ، وناب عن الفاعل الجار والمجرور «بما» مع وجود المفعول به «قومًا» منصوباً . وذهب قوم إلى أن الأحق بالنيابة ما كان أهم فى الكلام مفعولا أو غيره ، وهو ما نراه الصواب فإن المعنى هو الحاكم فى مثل ذلك .

(١) النساء : ٢٨ .

(٢) الجاثية : ١٤ .

فإن لم يكن هناك مفعول به ، وكان فى الجملة ظرف مختص ، أو مصدر متصرف مختص ، أو جار ومجرور صالح للنيابة أقيم أحدها مقام الفاعل ، فتقول: «سير يومان ، وانطلق انطلاق شديد ، وجلس فى القاعة» فنائب الفاعل: يومان وانطلاق ، وفى القاعة ، وإذا اجتمعت هذه الثلاثة فالذى عليه الأكثرون أنها متساوية فى النيابة ولا يفضل بعضها بعضا ، تقول : «جلس فى الدار جلوساً طويلاً يوم الجمعة» فيكون الجار والمجرور نائب فاعل ، وتقول : «جلس فى الدار جلوس طويل يوم الجمعة» فيكون المصدر نائب فاعل ، وتقول : «جلس يوم الجمعة فى الدار جلوساً طويلاً» فيكون الظرف نائب فاعل . والحق أن يقال : إنه ينوب عن الفاعل ما كان أهم وأدخل فى عناية المتكلم واهتمامه [1] .

**** الاشتغال :**

الاشتغال ، عند النحاة : هو كل اسم بَعْدَه فعل ، أو ما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل واسم المفعول اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه ، مثل : «خالداً أكرمته ، وخالداً أنا مكرمه» فالفعل «أكرم» نصب ضمير خالد ، واسم الفاعل اشتغل بضمير خالد ، ولو لم يكن هذا الضمير موجودا لنصبا الاسم المتقدم .

ناصبه : اختلف النحويون فى ناصب الاسم المشغول عنه ، فذهب جمهور النحويين البصريين إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً مماثل للفعل المذكور فى مثل «خالداً أكرمته» أى : أكرمت خالداً أكرمته . ويناسبه فى المعنى قولك : «خالداً سلمت عليه» والتقدير : «حييت خالداً سلمت عليه» ، وقولك : «محمداً مررت به» والتقدير : «جعلت محمداً على طريقى مررت به» . وذهب الكسائى إلى نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وأن الضمير ملغى ، وذهب الفراء إلى أن الاسم والضمير منصوبان بالفعل المذكور ؛ لأنهما فى المعنى لشىء واحد ، ويرد عليهما نحو : «محمداً مررت به» فإن الفعل «مر» لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم كما لا يصح أن يلغى الضمير المجرور ؛ لأن الفعل لا يتعدى إليه إلا بالحرف ، وهذا التقدير دعت إليه صنعة الإعراب ؛ لأن كل منصوب لابدَّ له من ناصب عند النحاة ، ولما لم يجدوا ناصبا للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير.

(١) معانى النحو ، نائب الفاعل (٥٠٣/٢) .

إن التقدير الذى ذهب إليه النحاة فى هذا الباب مُفْسِدٌ للمعنى مُفْسِدٌ للجملة ، فإن الجملة تتمزق وتنحل بتقديرنا : «أكرمت محمداً أكرمته» .

وما ذهب إليه الفراء مقبول فى مثل : «خالدا أكرمته» غير مقبول فى مثل : «خالداً سلمت عليه» ، وكذلك ما ذهب إليه الكسائى . فتقدير الجمهور متمشٍ مع الصنعة الإعرابية ، إلا أنه مُفْسِد للمعنى مُفْسِد للجملة ، وما ذهب إليه الفراء والكسائى مفسد للصنعة الإعرابية ، ولا يستقيم فى كثير من التعبيرات . وبهذا المعنى فلا اشتغال ولا مشغول عنه ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدى غرضاً معيناً فى اللغة . أما فيما يخص الإعراب فإنه يمكن أن يعرب الاسم المتقدم منصوباً ، ولا داعى لأن تذكر له ناصباً ؛ لأن تقدير الناصب مبنى على نظرية العامل التى لا موجب لها ، فإنه يمكن أن يقال : إن الفاعل فى العربية مرفوع ولا داعى للسؤال عن العامل الذى أحدث هذا ، وإذا كان لابُدَّ من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه [1] .

أقسامه : ذكر النحاة فى هذا الباب خمسة أقسام :

١- ما يجب فيه النصب للاسم السابق ، وذلك إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل كأدوات الشرط مثل : «إنْ محمداً أكرمته أكْرَمَك» .

٢- ما يجب فيه الرفع ، وذلك إذا وقع بعد أداة تختص بالابتداء كإذا للمفاجأة مثل : «خرجت فإذا محمد يضربه خالد» .

٣- ما يختار فيه النصب إذا وقع بعد الاسم فعل دال على الطلب مثل : «محمداً أكْرِمْه وخالدا لا تُهِنْه» .

٤- ما يجوز فيه الأمران على السواء ، وذلك حين تتقدم جملة ذات وجهين مثل : «محمد قام وخالد أكرمته» .

٥- ما يختار فيه الرفع ، وذلك فى كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه ولا رفعه ولا ما يرجح نصبه ، ولا ما يجوز فيه الأمران على السواء مثل : «محمد أكرمته ، ومحمداً أكرمته» .

---

(١) معانى النحو (٢/٥٥٠) .

**** الفرق بين الرفع والنصب :**

قال تعالى : ﴿ وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ [1] بالنصب ، وقال : ﴿ وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴾ [2] بالرفع فلم ذاك؟ وما وجه الاختلاف بينهما؟

السياق يوضح ذلك فى نصب «الأنعامَ» . فالكلام على الخالق عز وجل وقدم الأنعام للاهتمام بها فى مجال ذكر ما خلق الله من سماوات وأرض وإنسان وأنعام وخيل وبغال وحمير . ورفع «الشعراء» لأن الكلام عليهم ، ولو نصب لكان الكلام على الغاوين ، والسياق يوضح ذلك . وهكذا فى آيات أخر. قال تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا ﴾ [3] ، وقال : ﴿ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ ﴾ [4] ، وقال: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا ﴾ [5]، وقال : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾ [6] بالرفع لأن الكلام عليهما ، بينما فى النصب كان الكلام على الخالق القادر تعالى ، وللنحاة آراء غير ذلك [7] .

مع «تجديد النحو» :

يقول مؤلف الكتاب : هاجم ابن مضاء فى كتابه «الرد على النحاة» باب الاشتغال ، وحمل على الباب جميعه واعتبر أقسامه من افتراضات النحاة ، ولم يرتض إلا المثل الذى يتساوى فيه الرفع والنصب ، لأن الكلمة إما مبتدأ فيساق مثالها فى باب المبتدأ ، وإما مفعول به أضمر فعله فيضم إلى المفعول به المحذوف فعله ، وعلى هذا فقد حذف صاحب «تجديد النحو» باب الاشتغال موافقاً ومتأثراً برأى ابن مضاء السابق ذكره .

قرار مجمع اللغة العربية فى حالات باب الاشتغال :

قدم د/ شوقى ضيف بحثاً قال فيه : من الأبواب التى تعسر على الناشئة لكثرة تفريعاتها باب الاشتغال وما له من أحكام خمسة ، وبعد أن ذكرها بأمثلتها قال : وأرى أن يحذف الباب من كتب الناشئة ، وتعرض أمثلة الوجوه الثلاثة بعد وجوب

(١) النحل : ٥ .
(٢) الشعراء : ٢٢٤ .
(٣) الرحمن : ٧ .
(٤) الحجر : ٢٧ .
(٥) المائدة : ٣٨ .
(٦) النور : ٢ .
(٧) معانى النحو : (٥٦٣/٢) .

النصب ووجوب الرفع ، وهى جواز النصب والرفع ورجحان النصب ورجحان الرفع فى باب الحذف المقترح فى مشروع التيسير ؛ لبيان أن الفعل قد يحذف إذا دل عليه دليل ، ويمكن أن تذكر هذه الأمثلة فى باب المفعول به ، وأنه قد يحذف ناصبه إن علم ، كما صنع ابن هشام فى كتابه «أوضح المسالك» وقد عاد وفتح له باباً خاصاً لدراسته .

وقد ناقشت لجنة الأصول الموضوع فى ضوء مذكرة د/ شوقى ، وتدارست باب الاشتغال ثم قالت : « إن دراسة الباب على هذا النحو (أى الأحوال الخمسة) تجعل استيعاب أحكامه عسيراً على الطلاب » .

ولذا انتهت إلى القرار الآتى :

«يجوز رفع الاسم المشغول عنه ونصبه ، ولا داعى لذكر حالات الوجوب أو الترجيح . وتردُّ أمثلة هذه الحالات إلى أبوابها من كتب النحو» . وقد وافق عليه المجلس فى (د/٤٥ ج/٢٦) ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) (١٩٧٩/٣/٦م)[1]

**** *التنازع* :**

هو توجه عاملين إلى معمول واحد ، فالعاملان يتنازعان هذا المعمول ، ولذا سمى عند النحاة «التنازع» ، مثل : «اجتهد ونجح محمدٌ ، واشتريت وقرأت الكتاب» .

*** إعراب أسلوب التنازع :**

اتفق النحاة على أنه يجوز إعمال كل واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر ، ولكنهم اختلفوا فى الأَوْلى منهما ، فالبصريون يرون أن الثانى أولى بهذا المعمول لقربه منه ، والكوفيون ذهبوا إلى أن الأول أَوْلى به لتقدمه ، وحينما تعمل أحد العاملين فى الظاهر فإنك تعمل الآخر فى ضمير ذلك الاسم الظاهر . تقول : «قام وقعدا المحمدان» على إعمال الأول فى الاسم الظاهر، والثانى فى ضميره ، أى قام المحمدان وقعدا . وتقول : «قاما وقعد المحمدان» على إعمال الثانى فتضمر فى الأول الفاعل .

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٨٤) .

الراجح منهما : إعمال الثاني أولى عند الجمهور ، وبه ورد القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ [1] فلو أعمل الأول لقال : «أفرغه عليه» ، ويرى صاحب «معانى النحو» أن الراجح فى نظره يأتى حسب الأهمية ، فما أعملته فى الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته فى ضميره ؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير ، وما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته ، وهذا ما نلمسه فى الآية السابقة ، فإن الاهتمام بالإفراغ ﴿أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ أكبر من الإيتاء ﴿آتُونِي﴾ فإن القصد من الإيتاء بالقطر هو إفراغه ، فأعمل الإفراغ فى صريح اللفظ لأنه هو المقصود ، ومثل الآية قولك : «حضروا واستمع الطلاب» فالاهتمام ههنا بالاستماع ، لأنك أسندته إلى الظاهر ، أما الحضور فقد أسندته إلى الضمير ، ولو قلت : «حضر واستمعوا الطلاب» لكان اهتمامك بالحضور أشد وكنت بشأنه أعنى [2] .

رأى صاحب «تجديد النحو» :

قال المؤلف بعد أن أورد تعريف النحاة للتنازع ، وأمثلته ، ورأى الكوفيين ورأى البصريين : إن هذا التصور للكوفيين والبصريين جميعاً لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء ، بل على العكس ما جاء عن العرب يشهد بأن الفعلين فى الباب فى مثل : «قام وجلس التلاميذ» يتسلطان على فاعل واحد دون إضمار فى الأول كما يقول البصريون ، وأيضاً دون إضمار فى الثانى كما يقول الكوفيون ، وتشهد النصوص ـ كما لاحظ سيبويه ـ أن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم المتنازع فيه دون الأول ، وقد حمل ابن مضاء فى كتابه «الرد على النحاة» حملة عنيفة على نحاة البصرة والكوفة جميعاً لإقامتهم الباب على أمثلة افترضوها ، ودعا إلى إلغائه ، وأخذت برأى سيبويه فى أنه لا يوجد فى العربية تنازع بين عاملين على معمول واحد ، بل دائماً العامل الثانى أو الفعل الثانى هو العامل فيه ، وإذا كان فاعلاً يقال ،كما قال سيبويه والكسائى : إنه حذف مع الفعل الأول لدلالة السياق عليه ، وقد ذكرت أمثلة هذا الباب فى الباب الخاص بالذكر والحذف وحذفت باب التنازع من الكتاب .

---

(١) الكهف : ٩٦ .

(٢) معانى النحو (٢/ ٥٧٠) .

قرار مجمع اللغة العربية فى باب التنازع :

اقترح د/شوقى ضيف حذف هذا الباب من كتب الناشئة ، وأن توضع أمثلته الصحيحة الواردة عن العرب ونظائرها مما يستخدم فى لغتنا اليوم فى باب الحذف ، وقد لاحظ صاحب البحث أن سيبويه قد عرض أمثلته فى باب أشار إليه بقوله : «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وهو قولك : «ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيدا» .

وجاء النحاة من بعده فأطلقوا عليه باب التنازع ، وتعريفه عندهم أن يتنازع عاملان اسما واحدا ، إما على أنه فاعل مثل : «قام وقعد إخوتك» ، وإما على أنه مفعول به مثل : «قرأ وكتب القصيدة» ، وقد يطلب أحد الفعلين رفعه والآخر نصبه نحو : «ضربتُ وضربنى زيدٌ ، وضربنى وضربتُ محمداً» وقد يطلبان جره بالحرف نحو : «مررت ومرّ بى زيد» .

وقد اختلف البصريون والكوفيون فى الفعل الذى يعمل فى الاسم فاختار البصريون الثانى ؛ لقربه من المعمول ، ويضمرون فى الفعل الأول الفاعل فقط ، أما المفاعيل والمجرورات فتحذف ، واختار الكوفيون الأول لسبقه ويضمرون فى الثانى الفاعل والمفاعيل والمجرورات .

وقد عقّد النحويون الباب تعقيداً بالغاً فأضافوا إليه صورا من صنعهم . وقد انتهى صاحب البحث إلى ترجيح رأى سيبويه القائل بأن الفعل الثانى هو الذى يعمل فى الاسم رفعاً ونصباً وجراً ، وأنه استغنى عن الاسم من الفعل الأول لعلم المخاطب به.

وقد اعترض على اعتبار معمول الفعل الأول محذوفاً بأن حذف الفاعل له مواضع مقررة فى كتب النحو ليس من بينها هذا الموضع ، وردّ بأن حذف الفاعل قال به سيبويه والكسائى ، وأن المراد بالحذف هنا هو أنه مفهوم من المقام ، وقد عبر سيبويه عن حذف المعمول فى التنازع بأنه «ترك للعلم به» مرة «وبأنه استغناء عنه لعلم المخاطب به» مرة أخرى .

وبعد أن ناقشت اللجنة الموضوع رأت اللجنة حذف هذا الباب ، والاكتفاء بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى ، وكان قرارها الذى وافق عليه المجلس عند عرضه فى (د/٤٥ ج/٢٦) ثم المؤتمر فى (د/٤٥ ج/٧) للمؤتمر

(١٩٧٩/٣/٦) هو : «تيسيراً لاكتساب الأحكام الخاصة بباب التنازع يكتفى بالصور التى توارد بها الاستعمال فى الفصحى ، وهى :

١ـ فى مثل : «دخل وجلس محمدٌ» محمد فاعل لـ (جلس) ، وفاعل الفعل الأول متروك للعلم به ، كما يقول سيبويه .

٢ـ فى مثل : «محمد يحسن ويتقن عمله» (عمل) مفعول به ليتقن ، واستغنى الفعل الأول (يحسن) عن مفعوله لدلالة مفعول يتقن عليه .

٣ـ فى مثل : «ناقشنى وناقشتُ محمداً» يعرب (محمد) مفعولا به (لناقشت) واستغنى عن الفاعل فى الفعل الأول لدلالة السياق عليه [١] .

وأرى أن هذا القرار يخفف الكثير مما جاء فى هذا الباب ؛ لصعوبة فهمه فى أمثلة أوردها النحاة ، وقد صعب أن يفهمه منى بعض طلبة أقسام اللغة العربية بالجامعة .

** فروق بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية :

أوّل فرق واضح بينهما هو أن الجملة الاسمية المكونة من اسمين مرفوعين تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الفعلية مثل : «محمد مفكر» ، فهذه الاسمية تدل على أن صفة التفكير خاصة من خواصه تلازمه كل آن ، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً ، أما قولك : «فكر محمد» كان ذلك فى الماضى فحسب ، و«يفكر» فى الحاضر ، وإذا قلت آمراً : «فكّر يا محمد» كان ذلك طلباً فى المستقبل ، وبذلك اختلف الماضى الذى انقطع عن المضارع الحاضر عن الأمر فى المستقبل.

والفرق الثانى : أنك إذا أردت أن تذكر للسامع سفر محمد قلت: «سافر محمد» ، أما إذا أردت أن تلفت انتباه السامع إلى محمد نفسه أولاً وأنه سافر ثانياً قلت : «محمد مسافر» ، فكأن السفر كان بعيد الوقوع منه لأى سبب ، أو كان غير مظنون ، فتريد أن تقول : إنه قد حدث فعلا ، ولذلك تقدم الاسم على الفعل وتجعله مبتدأ الكلام وأساسه .

والفرق الثالث : أن الاسمية أكثر لواحق من الفعلية ، فمن لواحق المبتدأ

(١) راجع مجموعة القرارات العلمية (ص ٢٨٣) .

تقول : «إتقانُك العمل مقدَّرٌ لك» فالكاف مضاف إليه ، والعمل مفعول به «لإتقان» ، وكذلك التوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل مثل : «محمد الشاعر حاضر ، محمد وخالد حاضران ، محمد نفسه حاضر ، محمد ثوبه نظيف» وكذلك مع الصفة المشبهة واسم التفضيل والضمير مثل : «النبيل خلقًا فاهم ، والأكثر علْماً حاضر ، ونحن المعلمين أوفياء» . ولواحق الخبر مثل : «محمدٌ كتب مقالة ساخطاً كتابة حسنة» فالخبر لحق به ما بعده ، ومن الممكن أن يأتى الخبر اسم فاعل بنفس اللواحق مثل : «محمد كاتبٌ مقالةً ساخطاً كتابة حسنة» .

الجمل التى لها محل من الإعراب :

الجمل التى لها محل من الإعراب – الذى هو الرفع ، والنصب ، والخفض، والجزم ـ سبع : **الأولى** : الواقعة خبراً . وموضعها رفع فى بابى «المبتدأ ، وإن» ونصب فى بابى «كان وكاد» مثل : «محمدٌ قام أبوه» ، فجملة «قام أبوه» ، وهى فعلية مكونة من فعل وفاعل ، فى محل رفع خبر عن محمد ، ومثلها : «إن محمداً قام أبوه» ، وقوله تعالى : ﴿ **كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ** ﴾[1] فجملة «يظلمون» خبر لكان فى محل نصب ، وهى فعلية فعلها مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فى محل رفع فاعل ، وقوله تعالى : ﴿ **وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ** ﴾ [2] فجملة «يفعلون» فى محل نصب خبر «كاد» .

الثانية : الواقعة حالاً ، ومحلها النصب ، قال تعالى : ﴿ **وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ** ﴾ [3] فجملة «يبكون» من الفعل والفاعل فى محل نصب على الحال من الواو فى «جاءوا» ، و«عِشَاءً» منصوب على الظرفية .

الثالث : الواقعة مفعولا به ، وهى التى تقع محكية بالقول ، قال تعالى : ﴿ **قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ** ﴾ [4] فجملة «إنى عبد الله» وهى إن واسمها وخبرها فى محل نصب على المفعولية محكية ، أو تقع تالية للمفعول الأول فى باب «ظن» مثل : «ظننتُ محمداً يقرأ» فجملة «يقرأ» من الفعل والفاعل المستتر فيه فى موضع نصب على أنها المفعول الثانى لظن ، أو تقع تالية للمفعول الثانى فى باب «أعلم» مثل :

---

(١) البقرة : ٥٧ .
(٢) البقرة : ٧١ .
(٣) يوسف : ١٦ .
(٤) مريم : ٣٠ .

«أعلمتُ محمداً عمراً أبوه قائم» فجملة «أبوه قائم» فى محل نصب على أنها المفعول الثالث ، أو أن تقع معلقاً عنها بالعامل ،كقوله تعالى : ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ (١) «فأىّ» مبتدأ و «الحزبين» مضاف إليه ، و«أحصى» خبره ، والجملة فى موضع نصب سادّة مَسَدّ مفعولى نعلم ؛ لأن التعليق إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجىء ما له صدر الكلام ،كما سبق ذلك .

الرابعة : الجملة المضاف إليها ، ومحلها الجر ، فعلية كانت أو اسمية ، قال تعالى : ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ (٢) فجملة «ينفع» وهى فعلية فى محل جر بإضافة «يوم» إليها .

الخامسة : الواقعة جواباً لشرط جازم ومحلها الجزم فى المقرونة بالفاء ، أو إذا الفجائية ، قال تعالى : ﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾ (٣) فجملة «لا هادى له» من «لا» واسمها وخبرها فى محل جزم ؛ لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو «من» ، وفى قراءة حمزة والكسائى عطف «ويذرهم» بالسكون على محل «فلا هادى له» .

السادسة : التابعة لمفرد ، كالمنعوت بها ، فمحلها بحسب منعوتها ، فالرفع فى قوله تعالى : ﴿مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ﴾ (٤) فجملة «لا بيع فيه» من اسم «لا» وخبرها فى محل رفع نعت ليوم ، والنصب فى قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (٥) ، والجر فى قوله: ﴿لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ (٦) «فترجعون» نعت فى محل نصب ليوم ، «ولا ريب» نعت فى محل جر ليوم .

السابعة : التابعة لجملة لها محل من الإعراب ، وذلك فى بابى «البدل وعطف النسق» مثل : «محمد قام أبوه وقعد أخوه» فجملة «قعد أخوه» فى محل رفع لعطفها على جملة محلها الرفع .

الجمل التى لا محل لها من الإعراب :

الأولى : الابتدائية ، أى الواقعة فى ابتداء الكلام ، اسمية كانت أو فعلية ،

---

(١) الكهف : ١٢ .
(٢) المائدة : ١١٩ .
(٣) الأعراف : ١٨٦ .
(٤) إبراهيم : ٣١ .
(٥) البقرة : ٢٨١ .
(٦) آل عمران : ٩ .

وتسمى المستأنفة وهى المفتتح بها ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾[1] أو المنقطعة عما قبلها ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [2] بعد قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ﴾ [3] لأن «قولهم» محذوف وهو أنه مجنون أو شاعر أو نحو ذلك مما اتهموه به ﷺ . أما الآية ﴿ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ فليست من قولهم ، وإلا لو قالوها ما حزن كما أشارت الآية .

الثانية: الواقعة صلة لاسم موصول ، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾[4] فجملة «أضلانا» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «اللذين» .

الثالثة : المعترضة بين شيئين متلازمين ، وهى للتقوية أو الإيضاح ، قال تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ ﴾ [5] فجملة «ولن تفعلوا» جاءت بين الشرط والجواب ، وتأتى بين الفعل والفاعل ، أو المفعول ، أو أجزاء الصلة، أو بين المجرور وجارّه ، وبين قد والفعل ، وبين الحرف وتوكيده ، وبين القسم وجوابه، والموصوف وصفته ، والنافى ومنفيّه .

الرابعة : التفسيرية ، وتسمى المفسرة الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب فضلة . قال تعالى : ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [6] فجملة «هَلْ هَذا» مفسرة للنجوى فلا محل لها ، والنجوى : التناجى الخفى ، وهل بمعنى «ما» للنفى .

الخامسة : جملة جواب القسم مثل : «أقْسِم بالله لأجتهدن» فجملة «لأجتهدن» لا محل لها جواب القسم .

السادسة : الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقاً ، مثل : «إذا جاء محمد أكرمتك» فأكرمتك جملة لا محل لها .

السابعة : التابعة لجملة لا محل لها ، مثل : «قام محمدٌ وقعد خالدٌ» فجملة «وقعد خالد» لا محل لها .

---

(١) الكوثر : ١ .
(٢، ٣) يونس : ٦٥ .
(٤) فصلت : ٢٩ .
(٥) البقرة : ٢٤ .
(٦) الأنبياء : ٣ .